

برهان کتبوی

هذه رسالة نفيسة مرغوبة * ومتن متين مقبولة * ومسماة بالبرهان
في فن المنطق * للعالم المحقق * والفاضل المدقق * والمرحوم
اسماعيل افندي الشهير بكتبوي * عليه رحمة من ربه الملك القوى *

معارف نظارت جليد سنك ٨٩٠ نومردی رخصتنامه سید

در سعادت

(مطبعة عثمانیه)

۱۳۱۰

حاشية البرهان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢ قوله (احكامه الخمسة) الخ هي الوجوب والتدب والاباحة والكراهة والحرمة ٢ قوله (الامانات المحمولات) الخ وهي الامانات التي عرضت على السموات والارض والجبال فاشفقن منها وحملها الانسان فاعرف ٣ قوله (وهو ملاحظة المعقول) الخ المراد من الملاحظة والترتيب ماهو الاختياري كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية المسندة الى ذوى الاختيار فيخرج الملاحظات الاضطرابية في الحدسيات وغيرها مما كان الحكم فيها بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة بالاضطرار لا بالاختيار من البديهيات ٣ قوله (واجزاؤه الكليات الخمس) الخ هذا مبنى على التليب والافالقوع الحقيقي ليس بمحزء منه اصلا ٤ قوله (بحيث يحصل) الخ صيغة المضارع للاستمرار فلا يكون الحصول في بعض الاوقات دون بعض دلالة والدوام بين الفهمين كناية عن اللزوم بينهما بقريئة انهم عرفوا الدلالة باللزوم بين العلمين فينطبق على ما ذكره واتأمل ٤ قوله (كدلالة الضرب) الخ عدل عن المثاليين المشهورين من قابل العلم للانسان والزوج للاربعة لانهما ليسا بمطابقين للممثل على مذهب اهل المعقول من اشتراط اللزوم

الين بالمعنى الاخص في الالتزام بخلاف الضارب والمضروب للضرب
فان الضرب من مقولة الفعل وهي من الاعراض النسبية وجميع
الاعراض النسبية من المقولات السبعة المفصلة في الحكمة يتوقف تصورهما
على تصور طرفيها **قوله** (بخلاف العكس) اي ليس لزومهما للمطابقة
متيقنا سواء كان عدم اللزوم متيقنا كما في التضمن فان المطابقة متحققة
بدونه في الماهيات البسيطة او لم يكن شيء من اللزوم وعدمه متيقنا
كما في لزوم الالتزام اذ يجوز أن يكون لكل ماهية مركبة وبسيطة لازم
ذهني وان لا يكون لبعضها **قوله** كلزوم احديهما الاخرى من قيل الثاني
اما لزوم الالتزام للتضمن فلما مر من جواز أن يوجد لكل ماهية مركبة
لازم ذهني وان لا يوجد لبعضها اما لزوم التضمن للالتزام فلانه يجوز
ان يختص الالتزام بالماهيات المركبة وان لا يختص **قوله** (وكل من
المفرد والمركب) الى آخره انما تعرنا تفصيل اجاث الحقيقة والمجاز مع ان
كتب المنطق خالية عنها لتوقف الافادة والاستفادة عليها كثيرا وهم
انما تعرنا لمباحث الالفاظ لاجل ذلك التوقف فلا وجه لتعريضهم
لما عداها دونها كما لا يخفى **قوله** (او في لازمه مع جواز) الخ ينبغي ان يعلم
ان المراد باللزوم ههنا هو اللزوم المعبر عند اهل العربية وهو اللزوم
في الجملة كليا كان او جزئيا عقليا كان او عرفيا وهو ظاهر **قوله** (مجاز)
قد يطلق المجاز على ما يعم الكناية والمجاز **قوله** (كاستعمال اليد) الى آخره
مثال المجاز المرسل المفرد **قوله** وجملة الخبرية في معنى الانشاء الى آخره
مثال المركب **قوله** (بتبعية استعمال احد المصدرين) الى آخره لان
للمشتقات وضعين وضع المادة ووضع الهيئة فالاستعارة فيها قد تكون
بتبعية الاستعارة في المادة كما في القاتل لمعنى الضارب الشديد بان يشبه
الضرب الشديد بالقتل في كمال التأثير فيستعمل القتل الذي هو المصدر
المذكور في ضمن القاتل في ذلك المعنى المشبه استعارة اصلية ثم يعتبر
استعمال القاتل في الضارب ضربا شديدا كما يستتبعه الاستعارة الاولى
الاصلية فيكون الاستعارة في القاتل تبعية وقد تكون بتبعية الاستعارة
في الهيئة كما في نادى لمعنى ينادى بان يشبه النداء المستقبل بالنداء الماضي
الذي هو المصدر الضمني لنادى ثم يستعمل ذلك المصدر المذكور في ضمن
ذكر نادى في النداء المستقبل استعارة اصلية ثم يعتبر الاستعارة في الفعل

لاستتباع الاستعارة الاولى الاصلية اياها فيكون الاستعارة في الفعل
 بتبعية الاستعارة في الهيئة قائل **ه قوله** (واما في المفرد المرموز اليه)
 الى آخره هذا مذهب السلف وهو المختار بخلاف ما ذهب اليه السكاكي
 من ان المستعار هو لفظ المشبه المصرح به في الكلام كلفظ الحال في مثالنا
 ولا يخفى ان لفظ الحال حقيقة لا مجاز فضلا عن الاستعارة وبخلاف
 ما ذهب اليه الخطيب من انها التشبيه المضمحل في النفس وهو في المثال
 تشبيه الحال بالشخص المتكلم ولا يخفى ان التشبيه معنى قائم بالذهن
 لا لفظ والاستعارة من قبيل اللفظ بخلاف لفظ المتكلم وان لم يكن مصرحاً به
 في الكلام كما لا يخفى **ه قوله** (لاتشيك في الذوات) الخ الذوات ههنا بمعنى
 الماهيات الحقيقية والذاتيات بمعنى اجزائها لا بمعنى مطلق الماهيات
 واجزائها حتى يتوجه عليه ان للعوارض ايضا ماهيات واجزاء ماهيات
 فاذا لم يكن تشيك في شيء من الماهيات واجزائها يلزم ان لا يوجد
 في العرضيات والافصاف ايضاً مع انكم اعترقتم بوجوده فيهما وحاصل
 الدفع ان ماهيات العرضيات كالضاحك والمأثي حاصلة باعتبارنا
 الضحك والمأثي مثلاً مع الماهية الانسانية التي لا مدخل فيها لا اعتبارنا
 اصلا فلهما من الماهيات الاعتبارية بخلاف الانسان وكلامنا في الماهيات
 الحقيقية واجزائها وفيه نظر لان الحمرة والبياض مع كونهما من
 الماهيات الحقيقية كيان مشككان كالأحمر والأبيض ولذا قيل ان هذا
 المشهور غير بين ولا مبين **ه قوله** (بمجرد النظر الى ذاته) الخ اى مع قطع
 النظر عن جميع الامور الخارجة عن ذاته فلا يخرج عن الكلّي مفهوم
 واجب الوجود لان امتناع تكثره في الخارج عند العقل بالنظر الى برهان
 التوحيد لا بمجرد النظر الى ذاته والا لاستغنى عن ذلك البرهان كل
 من يتصوره بعنوان واجب الوجود وهو باطل ولا يخرج ايضاً مفهوم
 اللاشيء لان امتناع صدقه على شيء من الاشياء عند العقل بملاحظة
 كون كل شيء شيئاً في الواقع وذلك الكون خارج عن مفهوم اللاشيء
 فاذا قطع النظر عن ذلك الكون يحوز العقل صدقه على جميع الاشياء
 واما قوله في الخارج في قوله مع كثيرين في الخارج فثلاً يلزم ان يكون

زيد كليا اذا تصوره جماعة لان مافي ذهن كل منهم مطابق لكثيرين
موجودين في سائر الازهان لافي الخارج والمراد هو الثاني فلا يلزم شيء
٥ قوله (مثل الزوج للاربعة) الى آخره فان الاربعة سواء وجدت في الخارج
كاربعة من الناس او في الذهن فقط كاربعة شمس يثبت لها الزوجية
حيث وجدت بخلاف الحار للنار فان الحرارة انما تثبت لها في الخارج
لا في الذهن والا لكان الذهن حاراً عند تصورها لا يقال هذا الدليل
جار في الزوجية اذ نقول لو عرضت للاربعة في الذهن لكان الذهن
زوجا واللازم باطل لان نقول ليست الزوجية سارية الى محل معروضها
بخلاف الحرارة نعم ربما يتصور مع النار وصف الحرارة لكن الحرارة
حينئذ موجودة في الذهن بصورتها لا بذاتها والكلام في الوجود بذاتها
والاربعة الموجودة في الذهن يثبت لها الزوجية بذاتها وان غفلنا عن
زوجيتها ولم نتصور ٦ قوله (منه ما يبحث عنه في المنطق) الى آخره لا يقال
مفهوم الجزئي جزئي منطقي مع صدقه على الموجودات الخارجية كزيد
وعمر وغيرهما لان نقول انما يصدق على الصور العقلية منهم لا على انفسهم
باعتبار الخارج فان زيد امثلا باعتبار وجوده الخارجي ليس بكلي ولا جزئي
بل باعتبار وجوده الذهني لما عرفت انها قسمان للموجود الذهني من حيث
انه الموجود الذهني فافرادهما في الحقيقة ليس الا الموجودات الذهنية
الاعتبارية مثل هذا المانع عن الشركة مشير الى زيد الجزئي ومرادنا تلك
الافراد الاعتبارية لا مطلق الافراد فلا اشكال ٦ قوله (كفهوم الواجب
والممكن) الخ اما كون الممتنع والمعدوم وغيرها مما لا وجود لموضوعه
في الخارج كذلك فظاهر اذ لا يمكن عرضهما له في الخارج لما تقرر
عندهم من ان ثبوت الشيء للشيء في ظرف من الخارج والذهن فرع
وجود المثلث له في ذلك الظرف فثبوت امثاله للموضوع في الذهن
فقط فيكون معقولا ثانيا واما كون مفهوم الواجب والممكن وامثالهما
معقولات ثانية فلان الوجوب والامكان سابقان على الوجود الخارجي
والثابت في الخارج يجب ان يتأخر عن وجوده الخارجي لما تقرر ولذا
جعلوا الوجود معقولا ثانيا اذ الشيء لا يتأخر عن نفسه وفيه نظر لان ما يجب

ان يتأخر عن الوجود الخارجى هو ثبوت المفهوم فى الخارج لانفس ذلك المفهوم الثابت ألا يرى ان الذاتيات ولو ازمها سابقة على الوجود الخارجى حيث تثبت لافرادها فى الذهن قبل وجودها الخارجى مع انها ثابتة لها فى كلا الوجودين والصواب ان يقال ان الوجوب والامتناع والامكان لما كان عبارة عن اقتضاء الذات الوجود او العدم وعدم الاقتضاء كان كل منها نسبة بين الماهية والوجود والعدم والنسب امور انتزاعية ينزعها الذهن عما وجد فيه فقط ٦ قوله (ولذا جعلوا الكلية) الخ بان اخذوا فى مفهومها المفهوم من حيث هو مفهوم ولو كان القابلية للتكثر عارضة لما فى الخارج ايضا لما قيدوا المفهوم بقيد الحيثية ليعم الموجود الخارجى والذهنى جميعا ٦ قوله (عند الكل) الى آخره اى عند المتكلمين والحكماء ولا يتجه عليه ان الواجب تعالى لا يتصوره احد دائما عند البعض وبالضرورة عند البعض الآخر والجزئية والكلية فرعان للتصور لانا نقول غير المتصور كنه الواجب تعالى لاهويته الخارجية فيجوز أن يتصوره احد على وجه يعرضه الجزئية مع عدم العلم بكنهه كما اذ رأينا شبحا من بعيد لا نعرف كنهه ولو سلم فهم فرعان للتصور المفروض لا التصور المحقق ولا شك ان هويته تعالى لو تصورت لكنت مانعة عن وقوع الشركة فيها وان لم تتصور ابدا او بالضرورة ٦ قوله (عند الحكماء) انما قيد بذلك لان هذه الاشياء اجسام لطيفة عند المتكلمين فلا تكون مجردات عندهم ولا عند الكل كما لا يخفى ٦ قوله (ان كان بينهما تصادق فى الواقع) الى آخره اشار بقوله فى الواقع الى ان مدار هذا التقسيم هو الصدق وعدم الصدق فى الواقع سواء فى الخارج كما بين الانسان والحيوان او فى الذهن كما بين الممتنع والمعدوم لا الصدق وعدم الصدق بحسب تجويز العقل لامطلقا والا لانحصر النسبة فى المساواة اذ كل كلى بحسب ذلك التجويز صادق على كل شئ ولا بشرط قصر النظر على ذات المفهومين المنتسبين لان تقسيم النسب بحسب ذلك التجويز على وجه آخر كما يأتى بقوله بالفعل ههنا وبالذوام فى الافتراق الى ما قالوا من ان مرجع المساواة الى صدق موجبتين كليتين مطلقتين

عائتين من الجانبين ومرجع العموم المطلق الى صدق موجبة كاية
 مطلقة عامة من جانب وسالبة جزئية دائمة من جانب آخر ومرجع
 التباين الكلي الى صدق السالبتين كليتين دائمتين من الجانبين
 ومرجع العموم من وجه الى صدق موجبتين جزئيتين مطلقتين
 عائتين وسالبتين جزئيتين دائمتين من الجانبين ٦ قوله (بالفعل) الى
 آخره هذا الفعل هو الفعل المحقق في الواقع فيما وجد الافراد فيه
 والفعل المفروض فيما لم توجد فيه سواء كان مفروضا فرض ممكن
 ولذا كان الطائر اعم مطلقا من العنقاء او فرض محال ولذا كان
 الاشئ مساويا للاممكن العام لانهما متصادقان في الواقع كليا حكما
 ذهنيا فرضيا لانه كما كان امر متصفا بالاشئ يلزم ان يكون متصفا
 باللاممكن العام لا يقال كل ما اتصف بمفهوم فهو شئ ويمكن عام فلان سلم
 ان المتصف بالاشئ متصف باللاممكن بل متصف بنقيضه لانا نقول
 اتصافه بالمكن لا يقدح اتصافه بنقيضه ايضا لانه لما كان محالا فعلى تقدير
 وجوده واتصافه بالاشئ يلزم اتصافه بالنقيضين في الواقع فتأمل فيه
 ٦ قوله (كالانسان والناطق) الى آخره كون الناطق مساويا للانسان
 مبنى على زعم الحكماء من كون الملك والجن جوهرين مجردين
 لا يمكن صدور النطق والضحك منهما والا فعلى مذهب المتكلمين
 القائلين بانهما اجسام لطيفة فالناطق والضاحك اعم من الانسان ٧
 قوله (واما الجزئان فهما امامتباينان) الخ فان قلت كيف تجرى بينهما
 المباشرة الكلية والمساواة مع امتناع التصادق والتفارق الكليين بين
 الجزئين قلت سيأتى ان الشخصيتين الموجبتين والسالبتين الصادقتين
 من الجانبين في حكم القضيتين الكليتين فلا اشكال ٧ قوله (باعتبار الازمان
 والاوزاع الممكنة الاجتماع معه) لم يقل باعتبار الازمان والاوزاع المحققة لانه
 لا ينطبق على نسب اللزوميات بل على نسب الاتفاقيات فقط بخلاف الاوزاع
 الممكنة الاعم من المحققة فالمراد من الاوزاع في نسب الاتفاقيات الخاصة
 هو الاوزاع المحققة وفي نسب اللزوميات والاتفاقيات العامة اعم منها
 ومن المفروضة الممكنة الاجتماع ٧ قوله (وهذه هي النسب المعتبرة بين

القضايا) الى آخره فالتحقق بالنسبة الى القضايا متحقق في ضمن تحقق مضمونها في الواقع المحقق او المفروض واذا تحقق مضمون القضية يلزم ان يكون تلك القضية صادقة لا كاذبة هذا وانما اعتبر في نسب القضايا صدقها بمعنى تحقق مضمونها في الواقع لاصدقها بالمعنى المقابل للكذب اذ لو اعتبر الثاني لكانت جميع القضايا الصادقة متساوية لان كل قضية صادقة فهي صادقة ازلا وابدا بخلاف تحقق مضمونها ألا يرى بان قولنا طوفان نوح عليه السلام واقع صادق في كل وقت مع ان تحقق مضمونه في وقت معين لا في كل وقت كما حققه بعض الافاضل فتأمل فيه فانه دقيق ٧ قوله (وقد يكون طرفاها او احدهما) الى آخره كون الطرفين محالين في نسب اللزوميات والعناديات وكون احدهما محالا في نسب اللزوميات والعناديات والاتفاقيات العامة فلا بد من تعميم الاوضاع من الاوضاع المحققة والمفروضة ٨ قوله (وبين المختلفتين) الى آخره من عين احدهما ونقيض الآخر ٨ قوله (بمجرد النظر الى ذاتهما) الى آخره هذا غير ما اعتبر في كلية كل كلى من قطع النظر عما سوى ذلك الكلى ولذا جوز العقل صدقه على كل شيء ولم يجوز صدقهما على كل شيء في المتقاضين كالانسان والانسان بل قطع النظر عما سوى المفهومين وقطع النظر عما سوى احدهما متباينان لا يجتمعان في محل واحد اصلا كما لا يخفى ٨ قوله (كالحد الناقص مع المحدود) الى آخره كالجسم الناطق مع الانسان اذما اعتبر في مفهوم الانسان الجسم والناطق وقيد آخره هو الحساس المأخوذ في الحيوان المأخوذ في الانسان صدق عند العقل بمجرد النظر الى ذاتهما ان كل انسان جسم ناطق بدون العكس اذ يجوز عند العقل ان يكون هناك جسم ناطق غير حساس فيكون جسما ناطقا ولا يكون انسانا فيثبت العموم بحسب التجويز وان كان ذلك الجسم محالا في نفسه بخلاف الحد التام معه اذ كل ما اعتبر في احدهما معتبر في الآخر فينبهما بحسب ذلك التجويز مساواة ٨ قوله (او غير مميز اصلا) الى آخره هذا مبنى على ان المعتبر في المميز الذاتي في اصطلاحهم هو المميز عما يشاركه في الجنس فوجه تمييز بالذات فلا يكون الحيوان مميزا ذاتيا

في اصطلاحهم وان ميز الانسان عما عدا الحيوان لان تمييزه للانسان
 بواسطة الفصول المأخوذة فيه كالحساس والنامي والقابل للابعاد
 لا بالذات اذ قد اخذ فيه الجنس العالى الذى لا يتصور أن يكون ميزا للانسان
 عما يشاركه في جنس فوقه اذ لا جنس فوقه فكان الحيوان مشتتملا على
 المميز في الجملة وعلى غير المميز اصلا فلا يكون مميزا بالذات بل بواسطة
 بعض اجزائه ولك ان تقول المميز في اصطلاحهم ما يكون مقولا
 في جواب اى شئ هو وذلك الجواب مشروط بان لا يكون مشتركا تاما
 كاذكروا فلا يكون الحيوان وامثاله مميزا اصلا ٨ قوله (كالشئ) الخ
 فانه بمعنى ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه وهو بهذا المعنى عارض لكل شئ
 واجبا كان او ممكنا او متمعا فلا يتصور أن يكون مميزا للشئ عن شئ
 فضلا عن المشاركات الجنسية فتأمل ٨ قوله (بالنسبة الى مجموع
 افراده) الخ فزاد المجموع لما سبق انه بالنسبة الى بعض افراده الذى هو افراد
 الانسان كان مشتركا ناقصا ٨ قوله (حقيقته المختصة به بمعنى المختصة
 بنوعه) الخ اى ليست مشتركة بين نوعه وبين نوع آخر فلا يرد أن الانسان
 ليس حقيقة مختصة بزيد وقد قلتم انه مقول في جواب السؤال بما هو
 عن زيد وحده وان السائل عن الواحد طالب لتام حقيقته المختصة به
 * ثم اعلم ان المقول في جواب ما هو على ثلاثة اقسام قسم يكون مقولا
 في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية وهو النوع الحقيقى
 كالانسان وقسم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة دون
 الخصوصية وهو الجنس كالحیوان وقسم بالعكس اى يكون مقولا
 في جوابه بحسب الخصوصية دون الشركة وهو الحد التام بالنسبة
 الى المحدود كالحیوان الناطق للانسان كما قالوا ٨ قوله (بمعنى المختصة
 بنوعه) اى بنوع ذلك الواحد * ولقائل ان يقول هذا المعنى يستلزم
 اختصاص الشئ لنفسه وهو فاسد وذلك الاستلزام ظاهر لمن
 تأمل معنى تمام الحقيقة المختصة وهو النوع كالانسان ويمكن
 ان يجاب عيه بان تمام الحقيقة المختصة اعم من النوع الحقيقى والحد
 التام فحينئذ يكون الاختصاص من قبيل اختصاص الاعم بالاخص

او بان يقال ان المراد بقوله بمعنى المختصة بنوعه المختصة بفرد نوعه بناء على ان الاختصاص اضافي كما لا يخفى ٩ قوله (الذاتي المطلوب بكلمة ما) وهو تام الحقيقة المختصة للواحد وتام الذاتي المشترك للمتعدد وقوله تميزا في الجملة لا بد منه ههنا اذ كما يجوز أن يكون مطلوبه ما يميز عن جميع الاغيار كالناطق للانسان كذلك يجوز أن يكون ما يميز عن بعض الاغيار كالحساس للانسان وان لم يصح في جوابه الحد الناقص بمجرد الفصل البعيد وسيأتي جواز التعريف بالاعم في الحدود والرسوم الناقصة فتأمل ٩ قوله (ان كان عين الحقيقة) الخ لا يخفى ان التعرض بكونه عين الحقيقة او جزئها مما لا حاجة اليه في هذا التقسيم بل يكفيه الحثيات المذكورة لكننا قصدنا التنبيه على ان كل نوع حقيقي عين حقيقة ماتحة من الجزئيات وكل جنس هو جزء اعم وكل فصل مساو او اعم ٩ قوله (فان كان جزأ اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق) لا يخفى ان الظاهر أن يقول من اجزائها لكننا عدلنا عنه الى ما ترى لثلاثتهم اختصاص الجنس والفصل بالحقيقة المختصة التي هي النوع الحقيقي اذ كما للانواع اجناس وفصول كذلك للاجناس والفصول اجناس وفصول كالجسم النامي والحساس للحيوان ٩ قوله (بل جزأ يميزها في الجملة) الخ اي سواء ميزها عن جميع الاغيار من المشاركات الجنسية كالفصل القريب او عن بعضها كالفصل البعيد فانه اذا سئل عن زيد وحده او مع عمرو وبأى شيء هو في ذاته كان الجواب الناطق بالحساس او القابل كما يكون الجواب اذا سئل عنه مع هذا الفرس هو الحساس او ما فوقة من الفصول البعيدة ١٣ قوله (كالناطق والحساس) لا يخفى ان النطق والحس ولو بالقوة من عوارض الانسان والحيوان لكنهما اقرب العوارض اليهما ولما جزموا ان في الانسان جزأ جوهريا يميزه عن سائر الحيوانات وراء جزء الحيوان وفي الحيوان جزأ جوهريا يميزه عن سائر الاجسام النامية ولم يعرفوا كنه هذين الامرين وضعوا اقرب عوارضهما مقام هذين الامرين وارادوا بهما الامرين الجوهرين اللذين هما مبدأ النطق والحس كما حققه بعض المحققين وكذا الكلام في النامي

والقابل للابعاد وغيرها من العوارض التي وضعوها مقام الفصول
١٠ قوله (وان عم حقائق مختلفة) الى آخره فعرض عام سواء كان مميزا
 في الجملة اولا فعلى هذا يلزم ان يكون العرض العام مقولا في جواب اى
 شئ في عرضه لما عرفت انه سؤال عن المميز في الجملة وقد قالوا انه غير
 مقول في جواب ماهو ولا في جواب ماهو ولا في جواب اى شئ وهو لا يقال
 ليس مقولا في جوابه الا من حيث كونه مميزا في الجملة وهو بهذا الاعتبار ليس
 بعرض عام بل خاصة لانا نقول قد حقق في محله ان الخاصة قسمان خاصة
 مطلقة وهى الخاصة المميزة عن جميع الاغيار وخاصة مضافة هى المميزة عن
 بعضها وان الخاصة التى هى قسيمة للكليات الاربعة هى الخاصة المطلقة فلما
 اعتبر في مفهوم الخاصة هنا التمييز عن جميع الاغيار خرج عنها الخاصة
 الاضافية فاما ان تدخل في العرض العام او تبقى واسطة بين الكليات
 الخمس والثاني باطل فتعين الاول ولا مخلص الا بان يقال السؤال
 باى شئ في عرضه سؤال عن المميز عن جميع الاغيار وان كان السؤال
 باى شئ هو في ذاته سؤالا عن المميز في الجملة ولا ينفى ما فيه من التحكم
 او بان يقال عدم كون العرض العام مقولا في جواب اى شئ في عرضه مبنى
 على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم لاعلى مذهب
 القدماء المجوزين لذلك ولذا تركنا في مفهوم العرض العام عدم كونه مقولا
 في جواب ماهو ولا في جواب اى شئ هو فتأمل فيه **١٠ قوله** (كالحيوان
 والجسم) فانه اذا سئل عن الحيوان والشجر بما هما يحمل عليهما
 في الجواب الجنس القريب للحيوان وهو الجسم التامى واذا سئل
 عن الجسم والعقل العاشر بما هما يحمل عليهما الجنس العالى
 وهو الجوهر فكان كل من الحيوان والجسم نوعا اضافيا كالانسان
١١ قوله (ثم الانواع تترتب) الى آخره اعلم انهم وضعوا للتمثيل
 والتوضيح كليات مرتبة صعودا ونزولا وهى الانسان المحدود عندهم
 بالحيوان الناطق * ثم الحيوان المحدود بالجسم التامى الحساس المتحرك
 بالارادة اخذوا كلا من الحساس والمتحرك بالارادة مع تساويهما
 لترددهم في ان فصله القريب أهو الحساس او المتحرك * ثم الجسم التامى

وضعوه مركبا لعدم وجدانهم في كلام العرب مفردا موضوعا لمجموع
الجسم النامي * ثم الجسم المحدود بجوهر قابل للابعاد الثلاثة اى الطول
والعرض والعمق * ثم الجوهر المرسوم بمهية لو وجدت في الخارج
كانت لافى موضوع ولم يجدوه لانه جنس عال ليس فوقه جنس آخر
فلا يمكن تحديده تاما ولا ناقصا ولا رسمه تاما لتوقف الكل على جنس
فوق الجوهر وانما يمكن الرسم الناقص كما سيحى الاشارة اليه وانما اعتبر
التزول في الانواع والصعود في الاجناس لان النوعية الاضافية المرتبة
باعتبار الخصوص والجنسية باعتبار العموم حتى لو قيل نوع الحيوان
يفهم منه المفهوم الاخص منه ولو قيل جنس الحيوان يفهم منه المفهوم
الاعم منه فالترتب في الانواع لا يكون الا بطريق التزول وفي الاجناس
لا يكون الا بطريق الصعود وعبرة الصعود والتزول مبنية على ان
ما تحت الشيء لا يكون شاملا له ولغيره في الاغلب بخلاف ما فوقه كما
في طبقات العناصر والافلاك **١١ قوله** (يعينه) الخ اشارة الى اعتبار الجزء
مرتبة بالحيثيتين جائزا كاعتبار الجوهر جنسا عاليا من حيث انه مفهوم
عام وعارض لانواع الجوهر في ماهية الانسان واعتبار الناطق فصلا
مثلا فيهما من حيث انه فرد خاص ومفروض للجوهر **١١ قوله** (الى جنس
عال وفصل) الى آخر وقد قالوا ببساطة الجنس العالى وسكتوا عن
بساطة الفصل السافل كالناطق مع انه يجب ان يكون بسيطا ايضا
لانه لو تركب فاما ان يتركب من امرين متساويين وهو باطل وامامن
جنس وفصل فذلك الجنس لا يجوز أن يكون عرضا لثلا يلزم تقوّم
الانسان الجوهر بالعرض فانه باطل فهو امامن الاجناس البعيدة للانسان
وامامن فصوله البعيدة وعلى التقديرين يلزم تكرّر الجنس الواحد والفصل
الواحد في الماهية وهو ايضا باطل * فان قلت فالفصل القريب للانسان
فرد من افراد الجوهر لامن افراد العرض لثلا يلزم التقوّم المذكور
فيعود محذور التكرّر لتحقق مطلق الجوهر في ضمن فرد * قلت العود
ممنوع وانما يعود لو كان ذلك الفرد مركبا من جوهر ومفهوم آخرها
جنس وفصل وليس كذلك بل المدعى انه بسيط ولا يلزم من كونه فردا

لمطلق الجوهر أن يكون مركباً منه واللام يكن الجوهر المجرّدة من الماهيات البسيطة مع أن العقول والنفوس منها عند الحكماء فتأمل ١١ قوله (كالكيّ للعناء) لم يقل للانسان والحيوان وغيرها من الماهيات الموجودة لانها قد ترسم في الازهان جزئية عند الاحساس بها فتفارق عنها الكلية فلا يكون الكلية لازمة لها بخلاف العناء وغيرها من الماهيات التي لم يوجد لها فرد في شيء من الازمنة ولم يتعلق بها احساس اصلا فلا ترسم في ذهن من الازهان على وجه الجزئية في شيء من الازمنة فلا يفارقها الكلية بالضرورة مادامت موجودة في الازهان فتكون لازمة لها في الذهن ١١ قوله (كالمالح للبحر) اذ يمكن ازالة الملوحة عنه كما يظهر عند التقطر لكنها لا يفارق عن مجموع البحر اصلا فلي تأمل ١١ قوله (كالضاحك بالفعل) الح و لقائل ان يقول تمثيل الخاصة الغير الشاملة به غير صحيح اذ الضحك بالفعل وهو الهيئة الانفعالية للنفس الناطقة بواسطة التعجب بالفعل المساوي للانسان مساو له وشامل لان الصبيان بل الاطفال في المهد يدركون الامور القريبة وهو معنى التعجب فالتماثل الصحيح لها هو الكاتب بالفعل فانه اخص من الانسان وغير شامل لجميع افراد * اللهم الا ان يراد بالضاحك بالفعل معنى آخر وهو الآثار الظاهرة المحسوسة تأمل ١١ قوله (اما خاصة النوع) الى آخره ويندرج فيه خاصة الفصل القريب لان المراد اعم من ان يكون خاصة للنوع بالذات او بواسطة جزئه المساوي وكذا خاصة الفصل البعيد تندرج في خاصة الجنس فلا نقض بهما كما لا يخفى ١٢ قوله (مفردين كانا) الى آخره تعميم للمفهومين الشاملين للمتصادقين ولغير المتصادقين لا تعميم لغير المتصادقين فقط واللام يصح التمثيل بلزوم المرفقات لتعريفاتها لان المرفق والتعريف متصادقان قطعاً وايضاً هذا التعميم غير مختص بغير متصادقين بل يجري في المتصادقين ايضا لا يخفى ١٢ قوله (وعلى التقادير) الى آخره اى على تقدير كون كل من اللزومين بين مفردين او مركبين او مختلفين فكل من هذين اللزومين اما بين ١٢ قوله (قول يكسب) الى آخره القول بمعنى المقول مفرد اكان او مركباً لا بمعنى المركب

لئلا يخرج التعريف المفرد كإيجيء والاكتساب في عرفهم هو التحصيل
 بطريق النظر لا مطلق التحصيل فلا يصدق التعريف على المزمومات بالنسبة
 الى لوازمها البينة ١٢ قوله (من تصوّر هـ) الى آخره احتراز عن التصديقات
 بناء على ان المراد بالتصوّر هو الصورة الحاصلة الغير المفارقة للحكم المقابلة
 للتصديق كما هو المتبادر ١٢ قوله (وبعضها الخفض) الى آخره يرد عليه انه
 يستلزم ان يكون المركب من الفصلين البعيد والقريب او البعيدين ان جوّز
 التعريف بالاعم وان يكون مجرّد الجنس ان جوّز مع ذلك التعريف بالمفرد
 حدّاً ناقصاً وليس كذلك * والجواب ان ذلك مجرّد احتمال عقلي غير محقق
 فلا ينتقض به التعريف ولو سلم فلا بأس في كونه حدّاً ناقصاً عندهم
 وكذا الكلام في تعريف الرسم الناقص حيث يستلزم كون المركب
 من الفصل البعيد مع الخاصة او مع العرض العام بل من الفصل القريب
 مع احدهما رسماً ناقصاً ١٣ قوله (حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة)
 الى آخره وذلك لان ماهية الرومي مثلاً انما يكون ماهية مقابلة لماهية الزنجي
 باعتبارنا مع الانسان تارة عارض اليباض وتارة عارض السواد ثم
 وضعنا لفظ الرومي بازاء الاول ولفظ الزنجي بازاء الثاني والافهما
 ليسا بما هيتين متباينتين في ذاتهما بل داخلان تحت نوع واحد هو
 الانسان فلا اعتبارنا انضمام الابيض والاسود الى الانسان مدخل
 في حصول ماهيتهما فيكونان اعتباريين بخلاف الانسان والفرس
 اذ قد انضم الى الحيوان الناطق في احدهما والصاهل في الآخر
 في الواقع سواء اعتبرنا انضمامهما اليه اولاً فلذا كانا من الماهيات الحقيقية
 الموجودة في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار معتبر بخلاف ماهيات
 الاصناف وغيرها من مصطلحات العلوم وامثالها فتأمل فيه ١٣ قوله
 (فيكون تعريف الرومي) الخ فان قلت بل هو تعريف حقيقي لكونه معلوم
 الوجود الخارجيّ قبل التعريف * قلت لما كان من الماهيات الاعتبارية
 لم يكن لنفسه وجود خارجيّ عند احد ولو عند القائلين بوجود الكلّي
 الطبيعى في الخارج بخلاف الانسان والحيوان وغيرها من الماهيات
 الحقيقية ووجود الفرد في الخارج في الجملة لا يقتضى كون الصادق

عليه من الماهيات الحقيقية كالم يقتض ذلك في مفهوم الجزئي والواحد
 والكثير وغير هافانها امور اعتبارية قطعاً **قوله** (فلا اشكال بحدودها
 على حدود) الى آخره وجه الاشكال ان الحدود المذكورة منقوضة
 بحدود الاصناف ورسومها التامة اذ ليس فيها جنس بل نوع حقيقى
 كالانسان فى الانسان الابيض * والجواب ان الانسان وان كان نوعا
 حقيقيا بالنسبة الى الماهيات الحقيقية لكنه جنس اعتبارى بالنسبة الى
 ماهية اعتبارية وقد عرفت ان المفهوم الواحد يجوز أن يكون جنسا
 ونوعا باعتبارين مختلفين فلا اشكال **قوله** (كتعريف الاب بما يشتمل)
 الى آخره فان الاب من له الابوة والابن من له البنوة والابوة والبنوة
 متضايقان لا يعقل احدهما بدون الاخرى فان الابوة كون الحيوان
 بحيث خلق من مائه حيوان آخر والبنوة كون الحيوان الآخر بحيث
 خلق من ماء الحيوان الاول ولا يمكن تعقل احدهما كونه بدون الآخر
 ولا يتوقف تعقل احدهما على تعقل الآخر بل متعقلان معا بخلاف
 تعقل العلم بعدم الجهل فان الجهل لما كان عبارة عن عدم العلم عما من شأنه
 ان يكون عالما وانما تعرف الاعداد المضافة بملكاتها كان تعقل التعريف
 بعدم الجهل متوقفا على تعقل العلم ومتأخرا عنه فهذا التوقف من جانب
 واحد فاذا كان التوقف الموحب للتأخر والتقدم من الجانبين يلزم الدور
 الباطل لاستلزام تقدم الشيء على نفسه بخلاف الدور المسمى اذغاية
 ما يستلزمه ان يكون الشيء مع نفسه وليس بباطل **قوله** (فى نفس
 الامر) الخ اى لافى مجرة الزعم فانه لا يقتضى ان يعلم فى الواقع بل فى الزعم
 والمراد هو الاول كما فى نظائره فاعلم **قوله** (حتى يبطل بمجرة) الاحتمال
 العقلى الخ فاذا اردنا تحديد الانسان حدا تاما وقلنا انه الجسم الناطق
 يرد عليه انه صادق على الجسم الناطق الغير النامى او غير الحساس
 مع انهما ليسا بانسان لان النامى والحساس معتبران فى مفهوم الانسان
 مع الجسم والناطق فكل انسان جسم ناطق بدون العكس فيكون
 باطلا ولا يندفع هذا بانه مجرة احتمال عقلى بل محال ولا يحتل التعريف
 الا بالمحقق لانه انما يندفع بذلك عن غير الحدة التام كما لا يخفى **قوله**

ما يجب اخذه في الحدود يشير الى ان ذلك الاكتفاء ليس بمحذور في
الرسوم والى ان المحذور في الحدود هو الدلالة الالتزامية على ما يجب
اخذها فيها لا كل دلالة التزامية ١٤ قوله (لان انضمام الكل الى الكل)
الح ومن ههنا يتضح ما قالوا من ان التعريف انما يكون للماهية لا للفرد
لكن يرد عليه ان مدار التعريف الصحيح على المساواة صدقا فلم
لا يجوز أن يكون الكل المنحصر في فرد في الخارج تعريفا لذلك الفرد
* فالحق ان الجزئي الحقيقي لا يقبل التحديد التام وقبل غيره لاسما على
مذهب القدماء المجوزين للتعريف بالاعم ولذا قلنا وان امكن تعريفه الح
اشارة الى انه لا يتمتع على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم
فضلا على مذهب القدماء المجوزين لذلك ١٥ قوله (واما نفس الثبوت
والاتصال والانفصال) الى آخره اشارة الى بطلان ما اشتهر من ان القدماء
انكروا النسبة بين بين بالكلية وجعلوا الوقوع واللاقوع عبارتين في
الحكمة عن اتحاد المحمول بالموضوع وعدم اتحادهما وفي المتصلة عن
الاتصال واللاقوع وفي المنفصلة عن الانفصال واللاقوع لاعتبار
وقوع الاتحاد ولا وقوعه وعن وقوع الاتصال ولا وقوعه وعن وقوع
الانفصال ولا وقوعه وانما اثبتنا التأخر ونجعلوا الوقوع واللاقوع
عبارتين عن ذلك فعنى زيد قائم وليس بقائم عند القدماء ان القائم
متحد مع زيد وليس بمتحد وعند المتأخرين ان اتحادهما واقع وليس
بواقع ولا يخفى انه فاسد اذ من القدماء من عرف التصديق بادراك
ان النسبة واقعة او ليست بواقعة واشك ان النسبة التي حكم عليها
بالوقوع او اللا وقوع هي النسبة المشتركة بين الموجبة والسالبة ولو سلم
انه تعبير باللازم فنقول الحكم بعدم الاتحاد مثلا مستحيل بدون تصور
الاتحاد اذ الاعداد انما تعرف بملكاتها فيكون الاتحاد متصورا مشتركا
بين الموجبة والسالبة فاذا انكرها القدماء يلزمهم الوقوع فيما هربوا
فكيف ينكرونها بل انهم لم ينكروا ذاتها وانما انكروا كونها من اجزاء
القضية كما زعمه المتأخرون نعم يتوقف على تصور الحكم بالوقوع
واللاقوع لكن ذلك التوقف لا يستلزم كونها من الاجزاء والالكان

البصر من اجزاء القضية في قولنا العمى صفة عدمية لتوقف تصور الموضوع عليه مع انه خارج عن اجزاء هذه القضية وفاقا بين الفريقين فافهم هذا المقام اذ قد زل فيه اقدام الاعلام والحمد لله على الانعام

١٥ قوله (المسماة بالنسبة بين بين) الى آخره انما سميت بهما لكونها مشتركة بين الموجبة والسالبة اما جزأ كما عند المتأخرين او خارجا موقوفا عليه كما عند القدماء **١٥ قوله** (ثم الاذعان بها) الى آخره اي الادراك الاذعاني وكلمة ثم ههنا للترسخي الرجعي بناء على ان رتبة الشروط متأخرة عن رتبة الشرط للترسخي الزماني والالم يطرد الكلام في الاوليات لان تأخر الاذعان عن التصورات الثلاثة فيها ليس بالزمان بل بالرتبة وان كان تأخرها عنها في النظريات وبعض البديهيات بالزمان فافهم ذلك

١٥ قوله (ولو بالالتزام) اشارة الى دفع ما اوردوا من ان ضمير الفصل في نحو زيد هو القائم راجع الى الموضوع ومطابق له افراد وتثنية وجمعا كما في الزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون فيكون دالا على الموضوع لاعلى النسبة فيكون اسما لا اداة وحاصل الدفع انه انما يتجه لو كان كل رابطة اداة عندهم وهو ممنوع بل مرادهم ان الدال على النسبة ولو بالتضمن او بالالتزام نسميه رابطة سواء كان اداة كما في ادوات النفي او كلمة كما في قام زيد او اسما كما في ضمير الفصل وكروابط الجمل الواقعة خبرا او حالا او صفة عند النحاة مع كونها اسما ولا منافاة بين كونها دالة بالمطابقة على معنى مستقل وبالالتزام على معنى غير مستقل ولو سلم ان كل رابطة اداة عندهم فليكن تقسم اللفظ المفرد الى الاقسام الثلاثة اعني الاسم والكلمة والاداة تقسيما اعتباريا وليكن ضمير الفصل اسما باعتبار دلالة المطابقة واداة باعتبار دلالة الالتزامية والكلمات كالت باعتبار دلالتها التضمنية على معنى مستقل وادوات باعتبار دلالتها التضمنية على معنى غير مستقل هو النسبة الجزئية اعني النسبة الى فاعل معين فلا حاجة الى ما ذهب اليه العلامة الفتازاني في التهذيب من انهم استعاروا ضمير الفصل للدلالة على النسبة ولا يخفى ما فيه لانه يستلزم ان لا يكون ما في كلام العرب العرباء رابطة مع انهم

في صدد الابحاث الشاملة للكل كما لا يخفى هذا ١٥ قوله (اما نفس
المحمول المرتبط بنفسه) الى آخره ارتباطه في نحو قام بنفسه بما ذكره الشيخ
في الشفاء ويدل عليه ما ذكره ائمة العربية من ان الافعال موضوعة
لمجموع الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين او الى فاعل ما على
اختلاف بينهم فان قلنا ان كل رابطة اداة عندهم فلا بد أن يحمل
تقسيم اللفظ المفرد الى الاقسام الثلاثة على الاعتباري وان قلنا ان الاداة
بعضها فلا حاجة اليه ١٥ قوله (زيد قائم ابوه) الى آخره فان المحمول
مجموع قائم ابوه لا مجرد قائم والضمير الرابط جزء من ذلك المجموع
وكذا الضمير في قولك زيد ابوه قائم فانه دال على زيد بالمطابقة وعلى
ارتباط الجملة به بالالتزام فيكون رابطة كما عند النحاة ١٥ قوله (ومثل
الآخر يسمى) الى آخره لا يخفى ان النحاة جعلوا مثل كان من الافعال
الناقصة الدالة على معنى مستقل والمنطقيون جعلوه رابطة فينبغي تناف
واجيب عنه بانه من باب تخالف الاصطلاحين وفيه نظر لانه اما ان يدل
على معنى مستقل فيبطل ما ذهب اليه اهل المنطق ولا يدل عليه فيبطل
ما ذهب اليه النحاة ولا يخلص الابداء كما من ان ليس كل رابطة اداة عندهم
او التقسيم الذي اورده اهل المعقول اعتباري فتأمل ١٦ قوله (صادق
بالاعتبار الاول اى على ان يكون قضية خارجية واما اذا كانت قضية
حقيقية فهي كاذبة بكل من الاعتبارين كما يأتي ١٦ قوله (ولا يراد بالمحمول
الافراد) الخ يشير الى ان المتعارفة المستعملة في العلوم هي القضايا التي
يراد من جانب الموضوع الافراد ومن جانب المحمول المفهوم ومساوها
منحرفة عن الجادة غير متعارفة سواء اريد العكس كما في المثال المذكور
في المتن او اريد من كل من الجانبين الافراد مسورين بسور الكلي
نحو كل انسان كل ناطق او بسور الجزئي نحو بعض الحيوان بعض الجسم
او احدهما بسور الكلي والاخر بسور الجزئي نحو كل انسان بعض
الحيوان وعكسه او غير مسورين واذا اعتبر السلب كان المنحرفات
مرتقية الى عدد كثير وقد فصلها بعضهم ولا فائدة يعتد بهولذا تركوها
في المتن ١٦ قوله (من الافراد الشخصية) الى آخره ناظر الى مثل قولنا

كل انسان حيوان وقوله او النوعية ناظر الى مثل قولهم كل نوع كلّي
فان كلا من القولين محصورة كلية لكن يشكل بخوكل جنس كلّي وان
اريد النوع الاضافي فان الجنس العالي كالجوهر ليس بفرد شخصي
ولانوعى الا ان يراد من النوع ههنا مطلق الكلّي الاخص من العنوان
وان كان جنسا او خاصة او غيرها ١٦ قوله (وليس كلّي) الى آخره
يشير بزيادة هذا المثال الى ان رفع الايجاب الكلّي مندرج عندهم في السلب
الجزئي ولذا جعلوا نقيض الايجاب الكلّي هو السلب الجزئي مع ان
نقيضه الحقيقي هو رفع الايجاب الكلّي كما ستعرف ١٦ قوله (والمهملة
في قوة الجزئية) الى آخره يعني ان المهملة الموجبة في قوة الجزئية الموجبة
وان المهملة السالبة في قوة الجزئية السالبة ومعنى كونها في قوتها
انهما متلازمان فتى صدقت المهملة صدق هناك الجزئية وبالعكس
والشخصية في حكم الكلية في وقوعها كبرى للشكل الاول وفي انعكاسها
عكسا مستويا الى الموجبة الجزئية وعكس نقيض الى الموجبة الكلية
وغیرها ١٦ قوله (الباحثة عن احوال اعيان الموجودات) فيه اشارة
الى ان المراد من عدم استعمالها فيها عدم وقوعها مسائلها لا عدم
وقوعها مطلقا ولو مبادى مسائلها فانه محل نظر ١٦ قوله (على العهد
الخارجي الشخصي) كما اذا اريد بالانسان زيد واما النوعي كما اذا
اريد به الروحي فالفضية اما طبيعية ان اريد جنس ذلك النوع من
حيث هو هو او مهملة ان اريد هو من حيث تحققه في ضمن الافراد
فتأمل ١٧ قوله (او من حيث تحققه في ضمن الافراد مطلقا) اي من غير
تعرض لبيان كميتها كلا او بعضها وهذا القسم من اقسام لام الجنس
كالاستغراق والمهد الذهنى الا ان اهل العربية لم يتعروا ضوالة بل ادرجوه
في لام الجنس ولذا مثلوا لام الجنس بقولهم الرجل خير من المرأة مع ان الخيرية
لا تعرض مفهوم الرجل من حيث هو هو بل من حيث تحققه في ضمن الافراد
وليس المراد ان كل رجل خير من كل امرأة لانه ظاهر الفساد ولا ان بعضا
غير معين من الرجال خير من البعض الغير المعين من النساء اذ لا فائدة يعتد
بها فيه بل المراد ان جنس الرجل من حيث تحققه في ضمن الافراد

خير من جنس المرأة من حيث تحققها في ضمن الافراد ايضا ليفيد بمعونة
 القرينة فائدة جيدة هي انه ما من خير من النساء الا وفي جنس الرجل
 من هو خير منها ولا يخفى ان هذه الفائدة انما تستفاد من تفضيل الجنس
 على الجنس لا من الاستغراق ولا من العهد الذهني ١٧ قوله (باعتبار امكانه
 ووجوده في الخارج) الى آخره لم يقل للموضوع الممكن الموجود تحقيقا
 بل زاد الاعتبار للاشارة الى ان موضوع الخارجية والحقيقية لا يجب
 ان يكون ممكنا في نفسه وان موضوع الخارجية لا يجب ان يكون موجودا
 محققا في الخارج وان موضوع الحقيقية لا يجب ان يكون موجودا تقديرا
 في الخارج كما يظهر من مثالان اجتماع التقيضين باطل ١٧ قوله (سواء
 كان ممكنا يوجد في الازهان بلا فرض) الى آخره هذا الامكان امكان عام
 مقيد بجانب الوجود بقرينة مقابلته للممتنع فيشمل الواجب تعالى
 والمراد بقوله يوجد في الازهان الخ انه على تقدير وجوده في الذهن
 يحصل فيه بلا واسطة فرض بناء على ان ماهيات الممكنات حقيقية
 لا فرضية بخلاف المحالات للقطع بان زوجية الخمسة اذا خليت وطبعها
 ليس لها ماهية في الازهان الا بان يقال لو كانت الخمسة زوجا فتحتاج
 في حصول ماهيتها في الذهن الى فرض وجودها الخارجي بخلاف
 الممكنات فان ماهياتها تحصل في الازهان بلا احتياج الى فرض وجودها
 الخارجي وانما المحتاج الى فرضه هو الحكم الایجابي عليه خارجا ولذا كان
 ماهيات الممكنات حقيقية و ماهيات المحالات فرضية فاعلم ذلك ١٧ قوله
 (واذا سلبته بذلك المعنى) بان تقول ليس الاجتماع الموجود في الخارج
 وجودا محققا ببصير في الخارج كان سالبة خارجية صادقة وقس
 عليه اخواته ١٧ قوله (كان موجبة ذهنية كاذبة) الى آخره لان البصر
 من عوارض الوجود الخارجي فلا يعرض لشيء في الذهن هذا اذا كان
 هذا الحكم ایجابا ذهنيا فرضيا واما اذا كان ایجابا ذهنيا حقيقيا فكما
 يكذب بهذا الاعتبار يكذب باعتبار قيد الوجود في الذهن بلا فرض
 فتأمل ١٧ قوله (فالوجود المعترف في موجبة) وكذا الامكان المعترف مع
 موضوع الحقيقية معترف في سالتها ايضا والام يكن بينهما تناقض كما سبق

١٨ قوله (ولذا وقع بينهما تناقض) الى آخره اشارة الى دفع ماورد واعلى قولهم صدق السلب لا يتوقف على وجود الموضوع بخلاف صدق الايجاب وحاصل الايراد أنه لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة والسالبة تناقض لجواز صدق الايجاب على جميع الافراد الموجودة وصدق السلب عن بعض الافراد المدومة وهذا حاصل الدفع ان الوجود المعتبر في موجبة كل نوع معتبر في سالبته ايضا فيمنع انصراف السلب الى الفرد المدوم ويتحقق التناقض ولا يلزم توقف صدق السلب على وجود الموضوع لان الوجود الذي اعتبره الحاكم مع موضوع السالبة واقع في حيز النفي وصدق النفي لا يتوقف على تحقق القيود الواقعة في حيزه بخلاف صدق الايجاب فانك اذا قلت ضربت زيدا بالسوط يتوقف صدقه على صدور الضرب منك وعلى وقوعه على زيد وعلى وجود السوط واذا قلت ماضرته بالسوط يصدق ذلك وان لم يكن لك سوط اصلا كما لا يخفى

١٨ قوله (فعل محقق في الواقع في الخارجية) الخ لم يقل فعل محقق في الخارج في الخارجية لان عقد الوضع في الخارجية لا يجب ان يكون صدقا خارجيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون ذهنيا نحو بعض الممكن انسان او جسم او جرم او حار او بارد وكذا الكلام في الحقيقة كما ان عقد الوضع في الذهن لا يجب ان يكون ذهنيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون خارجيا نحو كل حار ممكن فاختر الواقع الاعم من الخارجى والذهنى كنفس الامر

١٨ قوله (نحو كل انسان حيوان) الخ لما قد ثبوت الذاتيات ولو ازمها بحسب الوجودين **١٨ قوله** (وسلب العوارض) الخ سواء كانت عوارض خارجية كالحرارة والبرودة او ذهنية كالكلية والجزئية او مشتركة بين الخارج والذهن كالزوجية والفردية فان سلب جميعها عن غير موضوعها صادق بكل من الاعتبارات الثلاثة كما لا يخفى **١٩ قوله** (وهو ظاهر) الخ لان الموضوع المقدر الوجود اعم مطلقا من الموضوع المحقق ففي كل مادة يصدق فيها الموجبة الجزئية الخارجية يصدق فيها الموجبة الجزئية الحقيقية ولو انحصر العنوان والحكم في بعض افراده الممكنة نحو بعض مركوب السلطان فرس **١٩ قوله** (ونقيضها) الخ وهما السالبان

الكلتان الخارجية والحقيقية لما سيأتى ان نقيض كل نوع مايمائله
 في النوع ويخالفه في الكيف والكم ١٩ قوله (وكذا بين نقيضيهما) الى
 آخره يعنى كل من السالبة الكلية الخارجية والسالبة الكلية الحقيقية اعم
 من وجه من السالبة الكلية الذهنية وان كان بين اوليين عموم مطلق
 ١٩ قوله (ويظهر ذلك) الى آخره اى يظهر كون كل من السالبة الكلية
 الخارجية والحقيقية اعم من وجه من السالبة الكلية الذهنية بتلك الامثلة
 لصدق الكل في نحو لاشئ من الفرس بانسان او ضاحك وصدق
 الخارجية والحقيقية بدون الذهنية في نحو لاشئ من الانسان او العنقاء
 بممكن في الخارج وبالعكس في نحو لاشئ من النار بحارة في الذهن
 فانظر ١٩ قوله (وبتقديم رابطة الايجاب) قيد الرابطة بقيد الايجاب مع
 انهم اطلقوها ههنا لان الرابطة في السالبة اداة السلب فليس فيها
 تأخير رابطتها عن اداة السلب بل تأخير رابطة الايجاب عنها كما لا يخفى
 ١٩ قوله (بتوقف على تحقق الوجود المعبر) الى آخره لم يقل يتوقف على
 وجود الموضوع كما قالوا للاشارة الى تحقيق المقام بما يدفع الاوهام من ان
 ههنا وجودين احدهما الوجود المعبر الذى يعتبره الحاكم مع الموضوع
 وثانيهما الوجود بمعنى التحقق في نفس الامر وبينهما عموم من وجه
 اذ لا يلزم من اعتبار الحاكم وجود الموضوع وجوده في الواقع ولا من
 وجوده في الواقع ان يعتبر الحاكم ذلك الوجود معه وقد يجتمعان
 فالوجود الاول مشترك بين الموجبة والسالبة ليلزم التناقض بينهما كما
 عرفت ولتمتاز السالبة الخارجية عن السالبة الحقيقية والذهنية وبالعكس
 والوجود الذى يتوقف عليه صدق الايجاب دون السلب هو الوجود
 الثانى دون الاول فلا تدافع بين قولهم صدق السالبة لا يتوقف
 على وجود موضوعها وبين قولهم الحكم في السالبة على الموضوع
 الموجود اى المقدر معه الوجود وان لم يتحقق في الواقع فاعلم ذلك
 اذ قد نزل فيه اقدام كثير من الاعلام ٢٠ قوله (فما وجد الموضوع
 بذاته في الذهن) الى آخره مماله ماهية حقيقية سواء وجد فيه محققا كما
 في الاربعة الموجودة في الذهن في احد الازمنة او مقدرا كما في كنه

الواجب تعالى على تقدير القول بإمكان حصوله في الذهن وان لم يقع
ابدا فالمراد من الذات المساهية الحقيقية التي على تقدير حصولها
في الاذهان تحصل بلا احتياج الى فرض وجودها الخارجي بخلاف
ماهيات المحالات كما تقدم فالمراد من التقدير ههنا هو الفرض المتعلق
بوجوده الذهني الممكن وبالفرض في قوله بواسطة الفرض هو الفرض
المتعلق بوجوده الخارجي المحال ولذا كانا متقابلين ههنا ٢٠ قوله
(لا شيء من المعدوم المطلق) الى آخره المعدوم المطلق ما ليس له وجود
اصلا في الخارج ولا في ذهن من الاذهان فلا يكون معلوما بالضرورة
لاشتراط العلم بالوجود الذهني * ثم هذه القضية مشروطة عامة لان المراد
انه ليس بمعلوم بالضرورة مادام معدوما مطلقا وهذا الحكم صادق
وان كان معلوما متصورا في هذه القضية بعنوان المعدوم المطلق لانها
مشروطة وصفية هي حلية في الظاهر شرطية في المعنى ولا شك في
صدق الشرطية ههنا بان يقال كلما كان الشيء معدوما مطلقا يلزم ان لا
يكون معلوما وان امتنع طرفا هذه الشرطية في الواقع كما لا يخفى ٢٠
قوله (لكنها في التحقيق) الى آخره لان محمولها حكم السالبة وهو من
النسب وكل نسبة معقول ثاب كاعرفت بخلاف المعدولة في نحو العقرب
اعمى او لا كاتب خارجية او حقيقية فان محمولها المفهوم العدمي المركب
من المفهوم الوجودي ومفهوم اداة النفي من غير اعتبار النسبة فيه
ولاجل ان الاداة فيها ليست لسلب النسبة الايجابية سميت معدولة
للعدول عن حقيقة اداة النفي الموضوعة لسلب النسبة * فان قلت كيف
ثبت المفهوم لغيره في الخارج مع كون نفسه معدوما في الخارج والثابت
في الخارج يجب ان يكون موجودا فيه * قلت قد تقرر في موضعه
ان ثبوت الشيء للشيء في الخارج بمعنى الثبوت الرباطي المدلول عليه
بالحمل انما يتوقف على وجود المثبت له فيه لاعلى وجود الثابت فيه
ولا يندفع بان يقال قولنا في الخارج قيد المحمول لا قيد الثبوت فيكون
الخارج ظرفا لنفسه لالوجوده والموجود الخارجي ما كان الخارج
ظرفا لوجوده لانفسه ولذا لم يقتض قولنا زيد موجود في الخارج كون

وجود زيد موجودا في الخارج بل اقضى كون نفس زيد موجودا فيه كما حققه الشريف في حاشية المطول لانا نقول الكلام في القضية الخارجية الحاكمة بالثبوت الخارجي فلا محالة يكون قيدا للثبوت لا للمحمول * فان قلت غاية ذلك جواز ثبوت العدمي في الخارج وما الدليل على انه قد يكون ثابتا في الخارج في نحو زيد لا كاتب خارجية او حقيقة * قلت الدليل لزوم ارتفاع التقيضين فان الفرس باعتبار وجوده الخارجي ليس كاتبا فيكون بهذا الاعتبار لا كاتبا والا لارتفع التقيضان عن امر موجود وايضا الموضوع ههنا اعني الفرس موجود فالسالبة البسيطة الخارجية ههنا تستلزم الموجبة المعدولة المحمول من الخارجية * فان قلت هذا جار في ثبوت مفهوم الامكان في الخارج مع انه ليس كذلك اذ نقول زيد باعتبار وجوده الخارجي ليس لاممكنا والا لم يكن ممكنا بل واجبا او ممتعا وهو محال فهو بهذا الاعتبار ممكن والا لارتفع التقيضان عن امر موجود وايضا السالبة المعدولة المحمول مستلزما للموجبة المحصلة فيما وجد الموضوع * قلت لانسلم انه باعتبار وجوده الخارجي ليس لاممكنا اذ غاية ما يستلزمه ان لا يكون ممكنا في الخارج بمعنى ان لا يتصف بالامكان في الخارج لان لا يكون ممكنا بمعنى ان لا يتصف به في الواقع ولو في الذهن حتى يلزم كونه واجبا او ممتعا كيف والامكان لما كان معقولا ثانيا لم يكن ثابتا لشيء بحسب الخارج ولما ثبت مفهوم الممكن باعتبار الخارج فقد ثبت مفهوم اللاممكن بهذا الاعتبار والا لارتفع التقيضان فالفهومات العدمية قسمان قسم معقول اوّل مختص بالوجود الخارجي كالاعمى او مشترك بين الوجودين كالالبصير واللاممكن وغيرهما من نقائص المفهومات المختصة باحد الوجودين او المشتركة وقسم معقول ثان مختص بالوجود الذهني كالمكن والممتنع وغيرهما فافهم هذا المقام ٢٠ قوله (انعقاد الكل) اي انعقاد جميع القضايا ذهنية كانت او خارجية او حقيقة موجبة كانت او سالبة اذ لا بد من تصوّر الموضوع وفي ذكر الانعقاد اشارة الى ان المتوقف على تصوّر الموضوع هو نفس الانعقاد لا الصدق

والكلام في الثاني لافي الاول ٢١ قوله (مادام موجودا او معدوما) زاد قوله او معدوما لللايرد عليه ماورد على من تركه من انه لا يصدق على ضرورة السلب عن المعدوم نحو لاشئ من المحال ببصير خارجية او حقيقة لان قوله مادام موجودا يقتضى وجود الموضوع سواء كان قيدا للنسبة او لضرورةاتها اذ لم يقع ذلك القيد بالنسبة الى السالبة في حيز النفي بل السلب على كلا الاحتمالين واقع في حيزه نعم لو كان قيدا للنسبة بين بين لما اقتضى ذلك لوقوعه في حيز النفي حينئذ لكن كونه قيدا لتلك النسبة باطل كما حققه ابو الفتح في حاشية التهذيب وكذا الكلام في التعريفات الآتية تأمل ٢١ قوله (بشرط الوصف) اى يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط اتصاف ذات الموضوع بوصفه ومعنى اشتراط الضرورة بالاتصاف ان يكون للاتصاف به مدخل في الضرورة وتتوقف هى عليه سواء كان مستقلا فيها كما في مثال تحرك الاصابع اولا كما في قولنا بعض الحارّ ذائب بالضرورة مادام حارّا وهو الدهن الحارّ والمقتضى لضرورة الذوبان مجموع الحرارة والدهنية لا مجرد الحرارة والالكان الحجر الحارّ ذائبا ايضا * وقوله ووقته اشارة الى ان الضرورة المذكورة في غير وقت الوصف لا تسمى مشروطة عندهم كما اذا كان العنوان علة معدة للمحمول نحو كل حى مائت بالضرورة بعد كونه حيا لامادام حيا وهو ظاهر ٢١ قوله (فيما كان العنوان الذى له مدخل) الخ فجميع الذاتيات ولوازمها ولوازم احد الوجودين مما له مدخل وضرورى في وقته فلم يبق هناك الا العرض المفارق وهو قسمان قسم ضرورى في وقته للموضوع كما اذا لم يكن من افعاله الاختيارية وقسم ليس بضرورى في وقته كما اذا كان من افعاله الاختيارية فاذا كان العنوان من القسم الاول وكان له مدخل في الضرورة صدق هناك المعنيان معا في مثال اطلاق المتخسف واذا كان من القسم الثاني فان كان له مدخل في الضرورة صدق المعنى الاول دون الثاني كما في كل كاتب متحرك الاصابع اذ ليس الكتابة ضرورية للكاتب في وقتها فضلا عن ضرورة التحرك التابع لها ولا يفصدق المعنى

الثاني دون الاول كما في كل كاتب حيوان بالضرورة اذ لا مدخل للكتابة في الحيوانية ٢١ قوله (وكل منخسف مظلم بالضرورة) الى آخره ضرورة الانحساف والاظلام وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس مبنى على ما زعمه الحكماء من كون الواجب تعالى موجبا في افعاله واماعلى مذهب اليه المتكلمون وهو الحق من انه تعالى مختار في جميع افعاله فلا ضرورة في شيء منها لجواز خلق الاضاء حينئذ ولجواز ازالة الحيلولة كما لا ضرورة للكتابة في وقتها لكونها فعلا اختياريا يمكن تركه كلا او جزأ في كل آن من زمانه فاندفع ما قيل ان الضرورة في وقت الوصف اعم مطلقا من الضرورة بشرط الوصف فتأمل ٢١ قوله (او بدوامها مادام الذات) اي مادام موجودا او معدوما ولذا غير العنوان لئلا يرد عليه دوام السلب عن المعدوم على نحو ما سبق في الضرورية المطلقة لكن يشكل الامر فيها دام الوصف فليكن السالبة المشروطة والعرفية في مثل قولنا لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة او بالدوام مادام كاتبا موقوفتين على وجود الموضوع كجميع سوا الب المركبات ولا ضرر فيه بعد ان صدقنا عدم الموضوع مثل قولنا لاشيء من المعدوم بطائر او كاتب مادام معدوما فتأمل ٢١ قوله (ازلا وابدأ) اشارة الى جهة الاحكام الغير الزمانية نحو الله تعالى حي او عالم بالفعل كما ان قوله او في احد الازمنة اشارة الى جهة الاحكام الزمانية الحادثة في الزمان نحو زيد قائم بالفعل او قاعد فلا يرد أن في احد الازمنة مستغن عن قوله ازلا وابدأ تأمل ٢١ قوله (كل انسان كاتب بالامكان العام) الى آخره وما يجب ان يعلم ان قولهم بالامكان في امثال هذه العبارة ان كان قيدا للنسبة كانت القضية ممكنة وان كان قيدا للمحمول كانت مطلقة يمكن تحققها في ضمن الضرورية المطلقة لان كون الانسان ممكن الكتابة ضروري له في جميع اوقات وجوده وان لم يكن الكتابة بالفعل ضروريا له كما لا يخفى ٢٢ قوله (في الموضوع والمحمول) قيد بهما مع انهما متروكان في سائر الكتب للاشارة الى ان مجرد اشتغال القضية على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب لا يكفي في كونها مركبة في عرفهم والا لكانت جميع الاحكام الحصرية

قضايا مركبات عندهم نحو ما جاء في الازيد وليس كذلك بل هي وامثالها بسيطة عندهم لعدم اتحاد الحكمين المختلفين بالايجاب والسلب فيه في الموضوع اذ ثابت له المحي هو زيد وما سلب عنه ذلك هو غيره فلا يتحدان في الموضوع فيكون القضية المشتملة عليهما بسيطة لا مركبة بخلاف قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل لادائما فان معنى لادائما لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل وحيث اتحد الحكمان فيه في الموضوع والمحمول والكمية كان قضية مركبة في عرفهم وتقييد الموضوع ههنا بالحقيق للاحتراز عن الموضوع الذكري فان اتحادهما في الموضوع الذكري غير كاف في المركبة بل لابد من اتحادهما في الموضوع الحقيق والالصقت المركبة الجزئية في قولنا بعض الجسم حيوان لادائما لان معنى جزئيتها ان بعض الجسم حيوان دائما وبعضه ليس بحيوان دائما مع ان هذه المركبة الجزئية كاذبة عندهم اذ الحكم في الجزئين فيها على شيء واحد فلو صدقت تلك المركبة لزم ان يوجد جسم يتصف بالحيوانية في وقت ولا يتصف بها في وقت آخر وهو باطل كما سيتضح ٢٣ قوله (وما عدا العامين باللادوام الوصفى) انه يمكن تقييد بعض ما عدا العامين من البسائط باللادوام الوصفى وان لم يمكن تقييد بعض ما عداها الاخر به كالدائمين لثلا يرد ان الضرورية والدائمة مما عداها لا يمكن تقييدها به اذ الضرورة والدوام الذاتيان اخص من الدوام الوصفى ونقيض الاعم مباين لعين الاخص فليحمل على هذا اخوات هذا القول ٢٣ قوله (او المنتشرة) لمنع الخلو فلا يرد ان الوقتية المطلقة مما عدا المنتشرة المطلقة لا يمكن تقييدها باللا ضرورة الوقتية الغير المعينة ويصح الحمل على منع الجمع والخلو فلا يلزم المحذور ايضا بناء على التوجيه السابق ٢٣ قوله (نحو الله تعالى عالم اوحى) الخ فان هذه الصفات لما كانت لوازم وجوده الخارجى فلو فرض انتفاء ثبوتها له تعالى يلزم انتفاء الوجود الملزوم فيلزم انقلاب ماهية الواجب تعالى الى ماهية ممكنة لان كل ماهية يمكن انفكاك الوجود عنها بوجه من الوجوه فهي ممكنة فماهية الواجب تعالى آية

عن انفسك كل من هذه الصفات فيكون ثبوتها له تعالى واجبا بالذات بخلاف ثبوت لوازم الممكنات لها كما عرفت في الاصل ٢٣ قوله (بشرط المحمول الواقع) اى بشرط وجود المحمول في الموجبة وعدمه في السالبة والمراد من الوجود والعدم ما هو الواقع في وقته اذ لا ضرورة اليوم في قيام زيد غدا لا في وجوده لعدم وقوعه بعد ولا في عدمه فيه لعدم تحقق وقته الذى هو الغد وبالجملة لا ضرورة في شئ من طرفي القيام الغير الواقع بعد وان شرط احدهما فالمراد الشرط الواقع لا مطلق الشرط ولو كان مفروضا ولذا قيد بالواقع ٢٤ قوله (وهو الامكان الصرف الخالى) الخ فان قيام زيد غدا مثلا لا ضرورة اليوم في جانبه الايجاب وهو ظاهر والا لكان واقعا بعلته في اليوم او في الماضى ولا في جانبه السلب لان عدم قيامه في الغد لم يتحقق اليوم وان تحقق عدم قيامه الآن وانما يتحقق شئ من قيامه وعدم قيامه فيه اذا جاء الغد فقيامه في المستقبل ممكن صرف لا ضرورة في شئ من طرفيه بخلاف الامور الواقعة في الحال او في الماضى فانها متحققة في وقتها بالفعل بعللها الموجبة لها فهي ضرورية واقعا للضرورة بشرط المحمول هكذا حقه الشيخ الرئيس ونقله شارح المطالع وبهذا التقرير ظهر بطلان ما قيل ان الامكان الوقوعى يستلزم الوقوع وانما يستلزمه في الامور الحالية والماضوية لا مطلقا ٢٤ قوله (واقعا) الى آخره انما قال اقلا لان الضرورة بشرط المحمول لما كانت مساوية للفعل كانت اعم من سائر الضرورات ووجدان فردا لاعم اسهل واقل مؤنة من وجدان فردا لخاص لان فردا لاعم اكثر وفردا لخاص اقل وانما كانت اعم من الضرورة في وقت ما لانها كما يتحقق في فعل الفاعل الموجب يتحقق في فعل الفاعل المختار بخلاف الضرورة في وقت ما فانها لا تتحقق في فعل الفاعل المختار ولذا لم يكن الكتابة وغيرها من الافعال الاختيارية ضرورية واجبة الوقوع في وقتها كما لا يخفى ٢٤ قوله (كلمة المقدمة) الى آخره ترك التضاعف مع انه مذكور في كتب اكثرهم لانه داخل فيما ذكر لان المتضايقين معلولا علة واحدة وهى اتحاد الولد من نقطة معينة

في الابوة والنبوة مثلا ٢٤ قوله (باتفاق الاتصال) الى آخره اى يكون
 صدق التالى متصلا لصدق المقدم اتفاقا بلا علاقة موجبة لذلك الاتصال
 والمراد بصدقهما تحقق مضمونهما في الواقع ولو في احد الازمنة
 فقولنا اذا طلعت الشمس غدا يحىء عمرو واتفاقية خاصة كما لا يخفى
 ٢٥ قوله (في الصدق فقط) الى آخره قيد فقط قيد الانفصال في الصدق
 لا قيد الحكم والا لكان مساويا للمعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية
 اذ لا يلزم من عدم الحكم بالانفصال في الكذب عدم الانفصال فيه بخلاف
 ما اذا كان قيد اللانفصال في الصدق اذ معنى الانفصال في الصدق
 فقط عدم الانفصال في الكذب فيصير المعنى وان حكم بالانفصال
 في الصدق وعدم الانفصال في الكذب سميت مانعة الجمع وكذا
 الكلام في الانفصال في الكذب فقط كما لا يخفى ٢٥ قوله (والكل لا يخلو
 عن احدها في الغلب) وانما قال في الغلب لانه قد يخلو عنها كما في قول
 اهل المعاني تقديم المسند لكذا اولكذا اذ ليس بين التكتين منع جمع
 لما قالوا الاتزام بين التكات فيجوز أن يكون التقديم لكليهما اول ثلاثة
 ولا منع خلو لانهم لم يقصدوا الانحصار فيما ذكره بطريق الترديد
 ٢٥ قوله (كل من هذه المنفصلات) الى آخره في تصريح كل اشارة الى ردة
 ما قيل ان المنفصلة الحقيقية لا يجوز أن تتركب اكثر من جزئين والام يكن
 بين كل جزئين منها انفصال في الصدق والكذب معا وحاصل الرد أنه
 لا يجب فيها وجود الانفصال الحقيقي بين كل جزئين بل يكفي وجوده
 بين مجموع اجزائه الثلاثة او الاربعة كما في المثال المذكور فان العدد
 الواحد لا يخلو عن مجموع الاقسام الثلاثة وان خلا عن اثنين منها ٢٥ قوله
 (العدد اما) الخ اى العدد بالنسبة الى ما يجمع من الكسور التسعة اما زائد
 كالاربعة فان نصفها اثنان وربعا واحد ومجموعهما ثلثة وهو ناقص
 عن الاربعة او زائد كاثني عشر فان نصفها ستة وثلثها اربعة وربعا ثلثة
 وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهى زائد على اثني عشر او مساو لها
 كالسبعة فان نصفها ثلثة وثلثها اثنان وسدسها واحد والمجموع ستة ايضا
 وليس المراد أن العدد الواحد بالنسبة الى عدد آخر اما زائد عليه

او ناقص عنه او مساوله كما ظن فانه غفلة عن اصطلاح اهل الحساب والمثال
 مبنى عليه **٢٦ قوله** (لكن الموجبة الكلية من المتصلة للزومية) اقول هذا
 ما قالوا لكن جريان الاحتمالات الاربعة في الموجبة الجزئية منها
 واختصاص الموجبة الكلية بالثلاثة الاول كلام ظاهري والتحقيق ان مطلق
 الموجبة منها كلية كانت او جزئية مختصة بالصادقتين والكاذبتين كما سطلع
 عليه من ان التالى فى قولك كلما كان زيد فرسا كان حيوانا مقيد بكونه
 حيوانا فى ضمن الفرسية لا مطلق الحيوانية والا لم ينعكس هذه الموجبة
 الكلية الى الموجبة الجزئية القائلة بأنه قد يكون اذا كان زيد حيوانا
 كان فرسا لانه انما يكون فرسا اذا كان حيوانا فى ضمن الفرسية لا اذا
 كان حيوانا فى ضمن الانسانية وكون زيد حيوانا فى ضمن الفرسية
 من الاوضاع الممتعة الاجتماع مع كونه حيوانا فلم يقيد التالى بل اطلق
 كان للزوم على بعض الاوضاع الممتعة لا الممكنة المعبرة فى الكلية
 والجزئية وان قديكون التالى كاذبا كالمقدم كما لا يخفى **٢٦ قوله** (لا تصدق)
 اى لا تصدق فيما كان المقدم صادقا والتالى كاذبا لامتناع ان يستلزم
 الصادق الكاذب والا لزم كذب الصادق وصدق الكاذب اما كذب
 الصادق فلان اللازم كاذب وكذب اللازم يستلزم كذب الملزوم واما
 صدق الكاذب فلان الملزوم فيها صادق وصدق الملزوم مستلزم لصدق
 اللازم **٢٦ قوله** (مختصة بالصادقين) الى آخره ان كانت اتفاقية خاصة او بتال
 صادق سواء كان المقدم صادقا او لا ان كانت اتفاقية عامة **٢٦ قوله**
 (بغير الصادقتين) لان ما لا يجتمعان فى الصدق عنادا واتفاقا اما ان يكونا
 كاذبتين او يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة كما ان ما لا يجتمعان
 فى الكذب عنادا واتفاقا اما ان يكونا صادقتين او يكون احديهما
 صادقة والاخرى كاذبة **٢٦ قوله** (بتقديم اداة السلب) الى آخره لم يقل
 وتأخيرها فى الموجبة لان دلالة التقديم على السلب كاية دون دلالة
 التأخير على الابطال فان الشرطية المتصلة قد تكون سالبة مع
 التأخير كما فى قولنا اذا كانت الشمس طالعة لا يلزم ان لا يكون الليل
 موجودا فقولنا اذا جاء زيد لم يحجى عمرو يحتمل ان يكون موجبة

ان كان بمعنى يلزم ان لا يجيء عمر و وان يكون سالبة ان كان هو بمعنى لا يلزم ان
يجيء عمر وقتا مل ٢٦ قوله (هو وضع وجوده مع الآخر) اما بان يقتضيهما
علة واحدة او بان يكون بين عليتهما اقتضاء بوجه لان ذات كل منهما
لا يأتي عن مثل هذا الوضع فلا يرد أن غاية هذا الوضع المقارنة بينهما
باللزوم بناء على ان مطلق اللزوم مفسر عندهم بامتناع الانفكاك ٢٦
وقوله هو وضع وجوده بدون الآخر مبني ايضا على جواز أن لا يكون
بينهما ولا بين عليتهما اقتضاء بوجه فان ذات كل منهما لا يأتي عنه
ايضا فيمكن اجتماع هذا الوضع مع كل منهما فلا يرد مثل ذلك عليه
ايضا ٢٦ قوله (فلا يصدق هناك السالبة الكلية) الى آخره لان معنى تلك
السالبة ان لا يوجد لزوم على شيء من الاوضاع الممكنة وقد وجد
على بعضها ٢٧ قوله (وكذا الكلام في العنادية) الى آخره يعني كل
حكيمين يمكن انفصال احدهما عن الآخر في الصدق فينبهنا عناد
جزئي على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع تحقق احدهما بدون
الآخر وان دام عدم الانفصال بينهما كناطقية الانسان وصاهلية
الفرس فلا يصدق هناك السالبة الكلية العنادية من مانعة الجمع
وان صدق من الاتفاقية وكل حكيمين يمكن عدم انفصال احدهما
من الآخر في الصدق فليس بينهما عناد كلي في الصدق وان دام
الانفصال بينهما كوجود الانسان ووجود العنقاء فلا يصدق هناك
الموجبة الكلية العنادية من مانعة الجمع وان صدقت من الاتفاقية وكذا
الكلام في الانفصال في الكذب في مانعة الخلو ويتضح من المجموع حال
المنفصلة الحقيقية العنادية ٢٧ قوله (كلما تحقق النقيضان) الى آخره اعلم
ان نتيجة هذا الدليل اما لازمة له او لا ان كان الاول يلزم الملازمة
الجزئية بين التقيضين وهو يستلزم ان لا يصدق سالبة كلية لزومية اصلا
وهو باطل وان كان الثاني فاما ان لا ينتج الشكل الثالث واما ان لا يستلزم
الكل الجزء وكلاهما باطلان فلا بد من القدر في هذا الدليل ولهذا قل
فسفسطة ٢٧ قوله (فسفسطة) لكن بما ذكره ثبت ماد عيناه من الكليتين
المدكورتين قبل ٢٧ قوله (وهو غير المطلوب) الى آخره اذا المطلوب اثبات

اللزوم الجزئي بين التقيضين بمعنى ان احدهما في بعض اوضاعه الممكنة يستلزم الآخر كما هو مقتضى الاستدلال بالشكل الثالث ومن البين انه انما يستلزمه على وضع تحققه مع الآخر وذلك الوضع ليس من اوضاعه الممكنة الاجتماع معه فلا يصدق هناك موجبة جزئية لزومية اذا الحكم فيها على بعض الاوضاع الممكنة كما ان الحكم في الكلية على جميع الاوضاع الممكنة والالم يصدق حكم كلي لزومي موجبا كان او سالبا بخلاف ما اذا قيد بالقيود الثاني فان تحققه مع الآخر حينئذ لا يكون من اوضاع المقدّم الممكن بل نفس المقدّم المحال ولا شك في استلزامه للآخر جزئيا بل كليا هذا * فان قلت لعل مراد الكاتب ما ذكرتم * قلت كل من التقيضين كما انه باعتبار فرضه مع الآخر شيء كذلك بدون ذلك الفرض هو شيء والثابت بالشكل الثالث حينئذ هو اللزوم الجزئي بينهما باعتبار الاول لا باعتبار الثاني فلا يثبت اللزوم الجزئي بين كل شيئين كما دعه فلا يتم التقريب من وجه آخر كما لا يخفى ٢٧ قوله (هو السالبة الجزئية) قد اشرنا الى ان مرادهم من السالبة الجزئية ههنا اعم من رفع الايجاب الكلي الذي هو التقيض الحقيقي للإيجاب الكلي كما لا يخفى ٢٧ قوله (هو الممكنة العامة المخالفة) الى آخره لا يخفى ان قيد المخالفة في كيف مستغنى عنه بتعريف التناقض لكنه لدفع توهم ان الممكنة العامة اعم الموجهات فكيف يكون نقيضها مبينا للضرورة وحاصل الدفع ان الاعم هو الممكنة العامة الموافقة للضرورة في كيف والنقيض هو الممكنة العامة المخالفة لها في كيف فلا منافاة بينهما وكذا الكلام في ان نقيض الدائمة هو المطلقة العامة الاعم من الدائمة ٢٨ قوله (كافي نقائص المركبات الكلية) الى آخره انما اعتبر في نقائصها ان تكون منفصلة مانعة الخلو لا مانعة الجميع ولا المنفصلة الحقيقية لان صدق المركبة بصدق كل من الجزئين وكذلك كذبها بكذب احد الجزئين او كليهما واذا كان بكذب احدهما كان احد جزئي التقيض اعني المنفصلة صادقا والآخر كاذبا لا محالة واذا كان بكذبهما معا كان كلا جزئي التقيض صادقين معا فلا بد ان يكون الحكم في التقيض على وجه يحتمل صدق احد الجزئين وصدق كليهما لوجود التامع الذاتي بين المركبة ونقيضها والحكم على ذلك الوجه

لا يكون الا بان يكون تلك المفصلة مانعة للخلو بالمعنى الاعم الشامل
 للمفصلة الحقيقية تأمل ٢٨ قوله (وهو كاذب) لما عرفت ان حكمى المركبة
 متحدان في الموضوع فهذه المركبة تدل على ان بعض الجسم حيوان في
 وقت دون وقت آخر ولا يخفى كذبه لان بعضه حيوان دائماً والبعض
 الآخر ليس بحيوان دائماً وليس هناك فرد يتصف بالحيوانية تارة وبعدها
 اخرى ليصدق المركبة الجزئية وانما يتصور ذلك فيما كان المحمول عرضاً
 مفارقاً كالقيام والقعود وغيرها نعم يصدق الجزئيتان القائلتان بان بعض
 الجسم حيوان دائماً وبعضه ليس بحيوان دائماً لعدم اتحادهما في الموضوع
 الحقيقي وان اتحدتا في الموضوع المذكورى لكن ليس جزء المركبة الجزئية
 مطلق الجزئيتين بل الجزئيتان المتحدتان في الموضوع الحقيقي كما هو مقتضى
 تقييد الحكم عليه بالادوام كما لا يخفى فتأمل ٢٨ قوله (بخلاف تلك الحلية
 المرددة المحمول) الى آخره فان المفهوم المرددين الحيوانية الدائمة وبين
 سلبها الدائم اذا حكم على كل فرد من الجسم بمعنى ان كل فرد لا يخلو عن
 احدهما كما هو مدلول تلك الحلية كان ذلك الحكم صادقا سواء كان كل
 جسم حيواناً دائماً او لا حيواناً دائماً او كان بعضه حيواناً دائماً والبعض
 الآخر لا حيواناً دائماً فيصدق النقيض بهذا المعنى الشامل للاحتالات
 الثلاثة مع كذب الاصل وانما يصدق الاصل المقيد بالادوام فيما كان
 المحمول عرضاً مفارقاً نحو بعض الانسان كاتب بالفعل لا دائماً وحينئذ
 يكذب النقيض بهذا المعنى لاخذ الدوام في جزئية اذ لو صدق لوقع احد
 الاحتمالات الثلاثة اما كون كل انسان كاتباً دائماً ولا شئ من الانسان
 بكاتب دائماً او كون بعضه كاتباً دائماً والبعض الآخر ليس بكاتب دائماً
 والكل باطل واستفيد مما ذكرنا ان لاخذ نقيض المركبة الجزئية طريقاً
 آخر هو جعل المفصلة ذات اجزاء ثلثة بان يقال في المثال المذكور اما لا
 شئ من الجسم بحيوان دائماً او كل جسم حيوان دائماً او بعضه حيوان دائماً
 والبعض الآخر ليس بحيوان دائماً وظهر ايضاً ان المراد من الحكمين
 اللذين وقع الترديد بينهما الحكمان المكيفان بكيفية تقيضى الجزئين من الاصل
 لا مطلق الحكمين ٢٨ قوله (وقد يطلق على اخص القضايا) الخ وانما قال

أخص القضايا لان السالبة الكلية مثلاً لها من القضايا الحاصلة بالتبديل
لوازم عديدة هي السالبة الكلية كنفسها والسالبة الجزئية وعكسها في
عرفهم إنما هو السالبة الكلية التي هي أخص من السالبة الجزئية وكذا
الكل من القضايا المنعكسة لوازم عديدة حاصلة بالتبديل أعم من عكسها
بحسب الجهة مثلاً قولنا كل إنسان حيوان بالضرورة يستلزم قولنا بعض
الحيوان إنسان سواء كان حينية مطلقة أو مطلقة عامة أو ممكنة عامة
وعكسه في عرفهم هو الحينية المطلقة لا المطلقة العامة ولا الممكنة العامة
التيين كل منهما أعم مطلقاً من الحينية المطلقة وقس عليه البواقي **قوله** (على
مذهب الشيخ في عقد الوضع) الخ وفيه إشارة إلى انعكاسهما على مذهب
الفارابي في عقد الوضع وإن انعكاس الممكنة العامة إلى نفسها وانعكاس
السالبة الضرورية إلى نفسها متلازمان وإن الممكنة ينتج في صغرى
الشكل الأول على مذهب الفارابي فلا وجه لتوقف الكاتب في هذه
الأمور كما لا يخفى **قوله** (كان ذلك التقدير) المستفاد من قديم الآخر
وهو كون ذلك التحقق مع تحقق النقيض الآخر فلا يتجه عليه أن ذلك
التقدير عين المقدم المحال لأن أجزائه **قوله** (وبالعكس) أي وحكم
السوالب ههنا حكم الموجبات في العكس المستوى **قوله** (على التفصيل
المذكور) في انعكاس كل موجهة إلى موجهة أخرى حيث قلنا من الدائمين
والعامين إلى حينية مطلقة إلى آخره **قوله** (والشرطية الموجبة الكلية)
إلى آخره وتوقف الكاتب في انعكاسها مبنى على زعم اللزوم الجزئي
بين النقيضين وقد عرفت فساد **قوله** (ولاعكس للبواقي من الحملات
والشرطيات) إنما ينعكس الموجبة الجزئية الشرطية ههنا إلى نفسها
لصدق الأصل بدون العكس في قولنا قد يكون إذا كانت الأرض مضئة
يلزم أن لا تطلع الشمس فانه صادق مع كذب قولنا قد لا يلزم لطلوع
الشمس وجود النهار **قوله** (ولو في الادعاء) إلى آخره هذا القيد
لئلا يخرج الأدلة الفاسدة مادة أو صورة مع عدم العلم بفسادها وقوله
ظاهراً لئلا يخرج المغالطات التي علم المستدل فسادها وقصد بها تغليب
الخصم بل ولئلا يخرج القياس الشعري لأن الشاعر كالمغالط يدعى

في الظاهر تحصيل التصديق بما اورده والحق انه ليس بدليل حقيقة بل مجازا فلا بأس في خروجه عن التعريف بل يجب فتأمل ٣٠ قوله (وقد تطلق النتيجة على اخص القضايا اللازمة) الى آخره كما في باب الخلطات حيث قالوا النتيجة تابعة للصغرى والكبرى ولم يقتصر على اطلاقها على اخص القضايا اللازمة كما اقتصر في اطلاق العكس اذ قد يستتج اعلمها من دليل يستلزم الاخض بخلاف العكس قدبر ٣١ قوله (او يشار اليها بلفظ) كالقيودات المشيرة اليها وكلفظة اذا الدالة على وقوع المقدّم ولفظة لو الدالة على انتفاء التالي ولذا يكتفى في الاقيسة الاستثنائية بشرطية واحدة كما في قوله تعالى ﴿لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا﴾ اكتفاء عن الرفع بدلالة اداة الشرط على الانتفاء لانها لا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني في مقام الاستدلال فاعلم ٣١ قوله (كافي الاستدلال باحد المتضايين) الخ لانهما متكافيان ذهنا وخارجا فلا يعلم احدهما قبل الاخر علما تصوريا او تصديقا وانما يعلمان معا وقد صرح الشريف المحقق بعدم صحة هذا الاستدلال في بعض كتبه فتأمل ٣١ قوله (كمواد الادلة المشتملة على المصادرة) هذا مبنى على ان المصادرة توقف الدليل على المدعى فيكون العلم بالدليل متأخرا عن العلم بالمدعى فبطلان تلك الادلة لفقد هذا الشرط للاستلزام الدور الباطل كما وهم لان مجرد توقف العلم بالدليل على العلم المطلوب مبطل له سواء انعكس التوقف من جانب المطلوب كما اذا انحصر دليل المطلوب في ذلك الدليل وهو الدور الباطل او لم ينعكس كما اذا كان له دليل آخر صحيح ولا دور فيه وهو ظاهر ٣١ قوله (في الظروف الخارجية) متعلق بالصدق وقيد به للاشارة الى ان تلك المقدمة غير صادقة فيما كان بعض الظروف ذهنا كما في قولنا اجتماع النقيضين موجود في الذهن والذهن موجود في الخارج فانهما صادقتان مع كذب النتيجة ٣١ قوله (هي مقدمة خارجية) احتراز بقيد الخروج عن الاجزاء مثل الصغرى والكبرى وبقيد اللزوم في كل مادة عن المقدمة الاجنبية وبقيد عدم موافقتها للقضايا في الاطراف عن العكس المستوى الموافق للاصل في الموضوع والمحمول والمقدّم والتالي فان شيئا منها ليس بمقدمة

غريبة نعم قد يطلق المقدمة الغربية على المقدمة الاجنبية مجازا
تأمل ٣١ قوله (وقسم غير مستلزم كليا) الى آخره هذا مبنى على حل
الاستلزام في تعريف القياس على الاستلزام الكلي لا على مطلق الاستلزام
الاعم من الكلي والجزئي والالم يخرج الاستقراء والتثيل بقيد الاستلزام
لثبوت الاستلزام الجزئي لهما قطعا مع انهم اخر جوها بقيد الاستلزام
واخر جوا قياس المساواة بقيد لذاته لا بقيد الاستلزام وجرينا ههنا على
ما قالوا فجعلنا المستلزم بواسطة المقدمة الاجنبية من قسم المستلزم الكلي مع
انه ليس بمستلزم كليا بل بواسطة خصوص المادة فالصواب لهم ان
يحملوا الاستلزام على الكلي المتبادر ويخرجوا الاستقراء والتثيل ومثل
قياس المساواة وبقيد لذاته المستلزم بواسطة مقدمة غريبة وان يحملوه على
مطلق الاستلزام ويخرجوا الكل بقيد لذاته كما لا يخفى * اللهم الا ان يحملوه
على الاستلزام الكلي ويعمموا المستلزم كليا من المستلزم وحده او مع ضمنية
مقدمة اخرى كما اشار اليه ابو الفتح لكن عدم ذلك الاستلزام الكلي في
الاستقراء والتثيل محل نظر ظاهر اذ الاستقراء مع ضمنية اتفاق جميع
الافراد والتثيل مع ضمنية كلية الجامع مستلزم ان كليا وان لم يستلزم ما وحدها
كقياس المساواة ولا مخلص الابان يراد بالاستلزام الاستلزام الكلي المقطوع
وحده او بضمنية مقدمة ولا يمكن القطع بحكم الضمنية فيها بخلاف قياس
المساواة فليتأمل ٣٢ قوله (كيفوا وكما وعلمنا) الى آخره فان وجد في
المقدمة مات سالبة تكون النتيجة سالبة ايضا وان وجد جزئية كانت جزئية وان
وجد ظنية كانت ظنية ايضا وكثيرا ما تكون تابعة لها في اثنين منها
او في الكل واتما قال بالمعنى الاعم اذهى كما تكون تابعة للقضايا الاجزاء
في هذه الامور تكون تابعة للمقدمات الخارجة كالعكس المستوى
في الضرب الاول من الشكل الثالث والرابع اذ النتيجة فيهما جزئية
كالعكس الموقوف عليه وكذا عكس النقيض وايضا لا تكون النتيجة
قطعية ما لم يكن الاستلزام الكلي قطعا في البراهين والاستلزام مقدمة
خارجة عنها ٣٢ قوله (يستلزم النتيجة لذاته) الى آخره ليس مرادهم
من قولهم لذاته ههنا نفي الواسطة في الثبوت فان انتفاءها بين كل قياس

ونتيجة غير معلوم بل مرادهم نفى الواسطة في الاثبات اى لا يكون
 المقدمة الاجنبية او الغريبة واسطة في اثبات ذلك الاستلزام الكلى
 وان كان العكس المستوى لبعض المقدمات واسطة في اثباته في بعض
 الاشكال ٣٢ قوله (ربما تصدر) الى آخره اشارة الى التقليل الى انها كثيرا
 ما لا تصدر بها في المباحث في الكتب ٣٢ قوله (والمقدمة الاخرى شرطية)
 لانها لا تكون الا شرطية بخلاف المقدمة الاستثنائية فانها قد تكون حمليّة
 وقد تكون شرطية قسمية تلك المقدمة شرطية من قبيل تخصيص العام
 ببعض افراده كما لا يخفى ٣٣ قوله (ولذا يطرح عند اخذ النتيجة) الى آخره
 كما هو شأن الوسائل وفيه اشارة الى طريق اخذ النتيجة من القياس
 الاقتراني ٣٣ قوله (وان لم تشمل) الى آخره كافي صغرى الاستقراء وكبراه
 وكافي كبرى المستلزم بواسطة عكس النقيض وفي كبريات الاقيسة المركبة من
 المنفصلة ذات حمليات بعدد اجزاء الانفصال ٣٣ قوله (القياس الاستثنائي)
 الى آخره قد مناه على الاقتراني على عكس ما في المتون لانه بجميع اقسامه
 بين الانتاج بخلاف الاقتراني ولانه محتاج اليه في اثبات انتاج ما عدا
 الشكل الاول بالخلف والعكس والافتراض فتأمل ٣٣ قوله (كلية باعتبار
 الازمان والاوزاع) انما قال باعتبار الازمان والاوزاع مع ان كلية
 الشرطية لا تكون الا باعتبارها لان المقدمة الاستثنائية قد تكون حمليّة
 وقد عرفت ان كلية الحمليّة باعتبار الافراد لا باعتبارها فلو لم يقيد بذلك
 لتوهم ان الشرط هو كلية الشرطية باعتبار الازمان والاوزاع وكلية
 تلك الحمليّة باعتبار الافراد وليس كذلك بل الشرط كلية كليهما باعتبار
 الازمان والاوزاع وعطف الاوزاع على الازمان للاشارة الى ان الكلية
 باعتبار الازمان فقط غير كافية بل لابد من الكلية باعتبار الاوزاع
 الممكنة الاجتماع معهما ايضا ٣٣ قوله (ان لم يتحد حكمهما) الى آخره
 هكذا قالوا ولا يخفى انهم لو عموما الكلية باعتبار الازمان والاوزاع
 ههنا مما هو كلية حقيقة او حكما لتشمل الشخصية كما عموما الكلية
 من الشخصية في كبرى الشكل الاول لاستغنوا عن هذا القيد
 وما بعده ٣٣ قوله (لكن ثبت الشرطية الواقعة) الى آخره فيه

اشارة الى انه من حيث المعنى مؤلف من الحلية والشرطية ايضا لانه
 بمعنى انه كما ثبت هذه الشرطية ثبت تلك الشرطية التي هي عكس
 نقيضها هنا لكن ثبت الاولى فيثبت الثانية اولكن بطلت الثانية
 فيبطل الاولى ٣٣ قوله (كان ممكنا غير لازم لذات الواجب تعالى)
 احتراز عن صفات الله تعالى على مذهب الاشاعرة لان وجود تلك
 الصفات ليس مقتضى ذواتها بداهة بل مقتضى ذات الواجب تعالى
 فيكون ممكنا لازمة لذاته تعالى وهي قديمة ٣٤ قوله (غير لازم) احتراز
 عن صفات الواجب تعالى لان وجودها ليس مقتضى ذواتها بل
 مقتضى ذات الواجب تعالى فيكون ممكنا مع انها قديمة. ٣٤ قوله
 (سواء لنفس الصغرى) ناظر الى كون الصغرى والكبرى مشتركين
 في جزء تام كافي للحمل المتعارف * وقوله اولا حدطر فيها ناظر الى كونهما
 مشتركين في جزء ناقص كافي للاقتراضي الشرطي المتعارف ٣٤ قوله
 (ويتألف من الاشكال الاربعة) الى آخره فان الاوسط ان كان متعلق بمحمول
 الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو هذا غلام رجل
 وكل رجل انسان فهذا غلام انسان ويشترط بايجاب الصغرى
 وكلية الكبرى لتخلف الانتاج في قولنا غلام المرأة ليس بغلام
 رجل وكل رجل مذكر او انسان فالحق في الاول السلب وفي الثاني
 الايجاب وفي قولنا غلام الرومي غلام انسان وبعض الانسان ابيض
 او اسود والحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وان كان متعلق بمحمول
 الصغرى ومحمولا في الكبرى ايضا فهو الشكل الثاني نحو هذا غلام رجل
 ولاشيء من المرأة برجل فهذا ليس بغلام امرأة ويشترط باختلاف
 مقدمته في الكيف وكلية الكبرى لتخلف في قولنا غلام المرأة غلام حيوان
 وكل انسان او فرس حيوان فالحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب
 وفي قولنا غلام المرأة ليس بغلام رجل ولاشيء من الرجل بمؤنث او فرس
 فالحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وفي قولنا غلام المرأة غلام
 حيوان وبعض الجسم او الجساد ليس بحيوان وان كان متعلق بموضوع
 الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الثالث نحو غلام رجل انسان

وكل رجل حيوان فغلام بعض الحيوان انسان ويشترط بايجاب الصغرى
 وكلية احدى المقدتين وان كان متعلق موضوع الصغرى ومحمولا
 في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو غلام الانسان حيوان وكل رومى
 انسان فغلام بعض الرومى حيوان ويشترط بايجاب مقدّمته مع كلية
 الصغرى واختلافهما كيفاً. مع كلية احدهما هذا في الحملات وقس
 عليه الشرطيات وعليك استخراج امثلة التخلف عند فقد احدا الشرط
 المذكورة فلي تأمل **٣٥ قوله** (لا بطريق النظر والاكتساب) الخ واما
 القياس بالمعنى السابق الذى هو دليل يستلزم النتيجة لذاته فهو ما يستلزمها
 بطريق النظر والاكتساب لما سبق الاشارة اليه من ان الاكتساب معتبر
 في مفهوم مطلق الدليل وقد اخذ في مفهوم القياس بخلاف القياسات
 الخفية في البديهيات فان البداهة منافية للاكتساب والفرق بين
 القياسات الخفية وبين الادلة ان القياسات الخفية دفعية الحصول لكونها
 سانحة دفعة مرتبة والادلة مرتبة بالتدرج **٣٥ قوله** (محكوما به في الصغرى)
 سواء لنفس الصغرى كما اذا اشترك المقدّتان في جزء تام او لاحد طرفيها
 كما اذا اشتركتا في جزء ناقص على نحو ما سبق **٣٥ قوله** (فشرط انتاجه
 كيفاً بايجاب الصغرى) الخ اما ايجاب الصغرى فليندرج الاصغر في نفس
 الاوسط واما كلية الكبرى فليندرج جميع افراد الاوسط في حكم الاكبر
 ايجاباً وسلباً اذ بمجموع هذين الاندراجين يظهر اندراج الاصغر
 في حكم الاكبر بداهة كذا قالوا وهو دليل لمى للاشتراط المذكور
 وقولنا لاختلاف النتائج اشارة الى دليله الاثني ولا ينافي ذلك كونه
 بين الانتاج لان بداهة استلزام مثل قولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث
 نتيجته لا يستلزم بداهة اشتراطه بامور فيجوز ان يكون الحكم باستلزامه
 بديهياً والحكم باشتراطه نظرياً مع انه يمكن ان يكون ذلك تنبيهاً لدليلاً
٣٦ قوله (لجواز كون الاصغر فيه اعم من الاكبر) كافى قولنا كل انسان
 حيوان وكل انسان ناطق فلا يصدق فيه كل حيوان ناطق بل
 بعضه **٣١ قوله** (لما تقدم) من جواز كون الاصغر اعم كافى قولنا كل
 انسان جوهر ولا شئ من الانسان بفرس فلا يصدق فيه لاشئ من

الجوهر بفرس وان صدق بعض الجوهر ليس بفرس **٣٧ قوله** (لما تقدم) من جواز كون الاصغر اعم كافي المثال المذكور لان بعض الحوادث عرض لاجسم **٣٧ قوله** (محدوفا عنهما) اى عن الصغرى وعكسها قيد اللادوام وقيد اللا ضرورة والضرورة المخصوصة بالصغرى اى غير المشتركة بينها وبين الكبرى ولم يقل والضرورة المخصوصة بالصغرى فى الشكل الاول وبعكسها فى الشكل الثالث مع انه الظاهر اذ ليس فى شئ من عكوس القضايا ضرورة ولا قيد لضرورة بل فيها قيد اللادوام فقط كما عرفت فى باب العكس فقيد اللادوام ناظر الى الصغرى فى الشكل الاول والى عكسها فى الثالث وقيد اللا ضرورة والضرورة ناظران الى الصغرى فقط ثم ان المراد من الضرورة المخصوصة بالصغرى مطلق الضرورة فلا تكون الضرورة مختصة بالصغرى فيما اذا تألف القياس من الصغرى الضرورية والكبرى المشروطة وان كانت الضرورة الذاتية مختصة بها هناك وكذا اذا تألف من العكس وان كانت الضرورة الوصفية مختصة بها هناك **٣٧ قوله** (ان لم يوجد فى الكبرى قيد اللادوام) هكذا قالوا وتركوا قيد اللا ضرورة ههنا اذ الكلام فى كون الكبرى احدى الوصفيات الاربع وليس فيها قيد اللا ضرورة بل فى الخاصتين منها قيد اللادوام فقط ولا يخفى انهم لو قالوا فى الشكل الاول محدوفا عن الصغرى قيد اللا ضرورة مطلقا وقيد الضرورة والادوام المخصوصين بالصغرى لاستغنوا عن هذا القيد وما بعده من قولهم والافيضم اليه لادوام الكبرى **٣٨ قوله** (وسواء كانت وصيفة) الى آخره ترك الضرورة الذاتية لان الكلام فيها اذا لم يصدق الدوام الدائى على شئ من مقدّمته فلا يتصور ذلك كما لا يخفى **٣٩ قوله** (فان كان من الضروب الناتجة) الى آخره هذا مترتب على ما قبله فان موافقة شئ مع الملزوم يستلزم موافقته مع اللازم بخلاف العكس لجواز كون اللازم اعم من الملزوم وعدم موافقة شئ مع اللازم يوجب عدم موافقته مع الملزوم بخلاف العكس لجواز ان لا يكون موافقا للاخص وموافقا للاعم فالمؤلف من اللزومية والاتفاقية انما ينتج بشروط آتية ويكون مآله الى قياس استثنائى بان يقال كلما

كان شيء من الاصغر او الاكبر موافقا للمزوم كان موافقا لل لازم الذي هو الاكبر او الاصغر لكن المقدم حق ومتى لم يكن احدهما موافقا لل لازم الذي هو الاوسط لم يكن موافقا لل آخر لكن المقدم حق ٣٩ قوله (وقعت صغرى الشكل الاول) الى آخره فلا ينتج فيما وقعت كبرى الاول وصغرى الثالث ولم يتعترض للشكل الثاني لانه منتج للسلب والكلام في منتج الايجاب وللشكل الرابع اذا الشرط هو وقوع الاوسط مقدما في الكبرى الاتفاقية العامة كما تقرّر في محله فهذا الشرط اسقط احتمال الشكل الرابع هنا وعدلنا عما قالو التوضيح ٤٠ قوله (لانه صادقة الزامات تحقيقا) لان فرض وقوع شيء يستلزم فرض لوازمه فلو فرضت الخمسة زوجا في الواقع اى عددا منقسما بمتساويين يلزم ان يكون عددا في ضمن زوجيتها قطعا لاستحالة ثبوت المقيد بدون المطلق بداهة وما قيل انما تصدق تلك الصغرى لو كانت الخمسة الزوج عددا لكن لاشيء من العدد بخمسة زوج في الواقع ففيه ان بعض العدد على ذلك التقدير المحال خمسة زوج فذلك التقدير يستلزم صدق قولنا كل ماهو زوج ولو فرضا عدد فعلى ذلك التقدير ينتظم قياس قائل بان الخمسة زوج وكل ماهو زوج ولو فرضا عدد ينتج من الاول انها عدد فلا يلتفت الى ما قيل لو كانت الخمسة زوجا يلزم ان لا يكون عددا في الواقع فليتبأمل ٤١ قوله (اذا فرض مقدم الكبرى) الى آخره بان يقال كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى جسما وكلما كان بعض الجسم متغيرا كان بعض الموجود حادثا ينتج انه كلما صدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومى متغيرا كان بعض الموجود حادثا لان تالى الصغرى اعنى قولنا كل رومى جسم مع نتيجة التأليف المفروضة اعنى قولنا كل رومى متغير ينتج من الشكل الثالث مقدم الكبرى اعنى قولنا بعض الجسم متغير فيوجد شرط انتاجه على ما سبق ٤٢ قوله (ينتج اما ان يكون) الى آخره هذه النتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو مقدمها منفصلة موجبة مانعة الجمع وتاليها حملية كما هو مقتضى الشروط الآتية ٤٣ قوله (منتجا لتالى السالبة ان كانت) الى آخره كقولنا

كل انسان حيوان وقد لا يكون اذا كان كل جسم متحيزا فبعض الحيوان قديم ينتج قد لا يكون اذا كان كل جسم متحيزا كان كل انسان قديما فان تالى المتصلة السالبة اعنى قولنا بعض الحيوان قديم وان كان حلية جزئية الا انها فى قوة الكلية بناء على القوى السابقة فهى كلية مع الحلية الصغرى ينتج من الشكل الاول ان كل انسان قديم واذا جعل هذه النتيجة كبرى للحلية الكلية ينتج من الشكل الثالث ان بعض الحيوان قديم وهو تالى المتصلة السالبة وقس عليه البواقي ٤٥ قوله (بناء على القوى) الى آخره قيد القوة لا الفعل ٤٥ قوله (نتج كما كان كل انسان فرسا) الى آخره هذه النتيجة متصلة موجبة كلية مقدمة نتيجة الشكل الثانى المنقده هنا بلا شرط اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب اذ لا يجب ههنا النتيجة المحققة بل المفروضة من احدى المحصورات الاربع كافية ههنا بعد تحقق شرط استنتاج المقدم من الحلية معها كما تحقق فى المثال فان قولنا كل انسان فرس مع قولنا وكل فرس حيوان ينتج من الشكل الاول ان كل انسان حيوان وهو مقدم المتصلة الكلية المذكورة فى القياس فنتيجة التاليف يستلزم بواسطة الحلية الصادقة مطلقا مقدم تلك المتصلة ومقدمة ما يستلزم تاليها فنتيجة التاليف يستلزم تالى المتصلة وهذا الاستلزام عين نتيجة القياس ههنا ٤٥ قوله (متحدة فى النتيجة) وذلك الاتحاد بان تحدى محمولات الكبريات الحليات ٤٦ قوله (منتجة) اى بالفعل لا ولو بالقوة بناء على القوى السابقة لان تلك القوى انما تجرى فيما كان فى القياس متصلة ولا متصلة ههنا فى القياس فلا يتصور ههنا الانتاج بالقوة كما لا يخفى ٤٦ قوله (والافؤلفة منها) اى من نتائج التاليفات ومن ذلك الجزء الغير المشارك وهذا فيما كانت المتصلة ذات اجزاء وقد شارك حلية وحليتان جزئيين منها وبقي هنا جزء لم يشاركه حلية كما لا يخفى ٤٦ قوله (ينتج باعتبار التركيب) الى آخره فانه باعتبار مشاركة الجزء الاول للحلية الاولى والجزء الثانى للثانية ينتج القول الاول وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثانى للحلية الثالثة ينتج القول الثانى وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثانى

لكل من الثانية والثالثة ينتج قول الثالث وكل من الاقوال الثلاثة منفصلة مانعة الخلو مؤلفة من نتائج التأليفات وعطف الكم على الفرد في القول الثالث بالواو الواصلة لا بالواو الفاصلة بخلاف عطفه على الزوج في القول الثاني ٤٦ قوله (انتج سالبة جزئية) اى وان كانت المنفصلة موجبة كلية فالنتيجة ههنا غير تابعة للمنفصلة في الكم ولا في الكيف ولا في الجنس فضلا عن النوع ٤٧ قوله (للتخلف في بعض المواد) كما في قولنا هذا الجسم اما انسان او فرس وكل انسان حيوان وكل فرس حساس فانه يكذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان حساسا وعكسه ولكن يصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان فرسا وقولنا قد لا يكون اذا كان حساسا كان انسانا ٤٧ قوله (كقولك) الى آخره لان المشارك للحملية فيه هو الجزء الاول من المنفصلة اعنى قولك هذا الشيء متحيز وهو مع الحملية القائلة بان كل جسم متحيز شكل ثان بلا شرط اختلاف المقدمتين كيفا فلا ينتج لكننا نفرضه منتجا لقولنا هذا الشيء جسم ونضمه الى تلك الحملية لينتج من الشكل الاول ان هذا الشيء متحيز وهو الجزء المشارك للحملية من اجزاء المنفصلة فقد تحقق شرط الانتاج ٤٧ قوله (وكل واجب موجود) هذه الحملية مشاركة لكل من جزئى المنفصلة على هيئة الشكل الثانى بلا شرط اختلاف المقدمتين كيفا لكننا نفرض كلا منهما قياسا منتجا فبا اعتبار مشاركتها للجزء الاول ينتج ان الاله الواحد واجب وهو مع تلك الحملية ينتج من الشكل الاول ان الاله الواحد موجود وهو الجزء الاول المشارك للحملية في ذلك الشكل الثانى وباعتبار مشاركتها للجزء الثانى ينتج ان المتعدد واجب وهو مع تلك الحملية ينتج من الاول ان المتعدد موجود وهو الجزء الثانى المشارك لها في هذا الشكل الثانى فقد تحقق شرط الانتاج ههنا ٤٧ قوله (وباعتبار التركيب) الى آخره وبرهان هذا الانتاج انه قد انتج باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدد موجودا منفصلة مانعة الجمع كما عرفت واذا ضم الحملية المذكورة الى هذه المنفصلة النتيجة ينتج تلك المنفصلة باعتبار البساطة ايضا ٤٧ قوله (او متعددة كقولنا) الى آخره فانه باعتبار البساطة ينتج قولنا اما ان يكون

الاله الواحد واجبا او المتعدد موجودا وقولنا اما ان يكون الاله الواحد
 واجبا او المتعدد مجرّدا لوجود شرط استنتاج الجزء المشترك من نتيجة
 التأليف مع الحلية وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون الاله الواحد
 واجبا او المتعدد مجرّدا لمثل ما عرفت ٤٨ قوله (بدون ذلك الشرط)
 يعني سواء كان الاوسط مقدّم المتصلة او تاليها في كل من مانعي الخلو والجمع
 فالمثال المذكور في المتن ينتج قولنا قديكون اذا كان العالم حادثا لم يكن
 موجوده فاعلا موجبا ان حملت المنفصلة فيه على مانعة الجمع وقولنا
 قديكون اذا لم يكن العالم حادثا كان موجوده فاعلا موجبا ان حملت على
 مانعة الخلو وكذا الكلام فيما كان الاوسط مقدّم المتصلة ٤٩ قوله او من
 استثنائين فصاعدا) لان تعريف القياس كما يصدق على كل قياس بسيط
 كذلك يصدق على مجموع القياسين فصاعدا كما ان الانسان كما يصدق على
 زيد وحده يصدق على مجموع زيد وعمر وذلك لان الوحدة والكثرة
 عارضان للماهيات لالازمتان لها فحينئذ نقول مجموع الاستثنائين فرد
 محقق وقد صدق عليه تعريف القياس كصدقه على مجموع الاقترانيين
 وعلى مجموع الاقتراني والاستثنائي فلا بد وان يكون من اقسام القياس
 المركب والابطال تعريف القياس منعافلا يرد ان القوم اهلوا المركب
 من الاستثنائين فلا يكون من اقسام القياس المركب ٥٠ قوله (كقولنا هذا
 الشبح) الخ هذان مثالان للموصول والمفصول المؤلف من اقترانيين واما
 المؤلف من الاستثنائين فالموصول كقولنا هذا جسم لانه كما كان انسانا كان
 حيوانا لكنه انسان فهو حيوان ثم كلما كان حيوانا كان جسما لكنه حيوان
 فهو جسم والمفصول مثل ذلك اذا حذف نتيجة القياس الاول اعني قولنا
 فهو حيوان ومنه يظهر الموصول والمفصول فيما تألف من الاقتراني
 والاستثنائي والمثال الآتي للخلق والحق مفصولان لفصل الاقتراني
 الشرطي فيهما عن نتيجة وظهور الكل تركناه في المتن ٥٠ قوله
 (والاصدق) الخ هذا المثال مطابق لما حققه الرازي في شرح المطالع
 من ان الخلفي قياس مركب من اقتراني مركب من متصلتين احدهما قائلة
 بانه لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه وثانيهما قائلة بانه كلما صدق

نقيضه يلزم الحال واستثنائي مؤلف من متصلة هي نتيجة ذلك القياس
 الاقتراني الشرطي ومن حلية قائمة ببطلان اللازم فلا عبرة بما ذكره
 في شرح الشمسية من ان الخلفي قياس مركب من قياسين احدهما
 اقتراني مؤلف من متصلة وحلية والاخر استثنائي بل ذلك القياس
 الاقتراني دليل المتصلة الثانية القائمة بانه كلما صدق نقيضه يلزم الحال
 ٥١ قوله (فالقضية) الى آخره الفاء للتفريع لان القضية بالفعل مشروطة
 بتعلق التصديق بها وقد علم ان التصديق منحصر في الاربعة فيلزم
 انحصار القضية في الاربعة ايضا نعم قد يطلق القضية على ما لم يتعلق به
 التصديق كاطراف الشرطيات لكنه اطلاق مجازي لانه قضية بالقوة
 لا بالفعل والكلالام في الثاني ٥١ قوله (بمجرد- تنصيرات) اي هي مجردة
 عن المشاهدة والقياسات الخفية ٥١ قوله (اوكل نار حارة) وههنا اشكال
 قوى هو أن الحرارة المشهورة هي حرارة هذه النار الملموسة لاجل حرارة
 كل نار بل الحكم بحرارة كل نار بواسطة مشاهدة الحكم في بعض
 افرادها فيكون حكما استقرائيا والاستقراء ناقص لا يفيد اليقين فكيف
 يكون تلك الكلية يقينية * والجواب قد تقرر في الحكمة ان النفس اذا
 شاهدت الحكم في افراد نوع واحد فاض عليها من جانب المبدأ القياض
 علم قطعي بوجود الحكم في كل فرد من افراد ذلك النوع كما في حرارة
 كل نار بخلاف ما اذا شاهدته في افراد جنس حيث لا يفيض عليها العلم
 القطعي بالكلية لجواز أن يكون هناك فصل ينضم اليه في افراد آخر
 ويقتضي خلاف الحكم المشاهد ولذا لم يحصل العلم القطعي بكل حيوان
 بحر- كفهك الاسفل غير التماسح فتأمل ٥١ قوله (بواسطة القياس الخفي)
 الحاصل دفعة بالحدس) الخ وهذا القياس الخفي في الحدسيات وقضايا
 قياساتها معها يكون على انحاء مختلفة كدلائل الاحكام لان لكل حكم
 دليلا مغايرا لدليل حكم آخر بخلاف القياس الخفي في المجربات
 والمتواترات فانه فيهما على نحو واحد في جميع المواد فانه في الاول لو كان
 اتفاقا لمادام ترتب الحكم على التجربة لكنه دام وفي الثاني لو كان
 كاذبا لما اتفقوا على اخباره لكنهم اتفقوا وللإشارة اليه نكر القياس

الحقّ فيهما اذ التكثير يدل على الوحدة النوعية وعرفه باللام في
الحدسيات وقضايا قياساتها معها اذ اللام انما تدخل على التكرات بعد
تجريد هاعن معنى الوحدة كما تقرّر في محله ٥١ قوله (ملكمة الانتقال
الدفعي) الى آخره اضافة الملكة الى الانتقال من اضافة السبب الى
المسبب دون العكس واطلاق الملكة على تلك الحالة الاستعدادية
مجازي باعتبار أن قسما منها حاصل بممارسة المبادئ كالملكة فتأمل
٥٢ قوله (للتأني بين التقليد والاستدلال عليه) اي الاستدلال بغير
تقليد آخر لانه لا ينافي الاستدلال بتقليد آخر اذ قد يكون الحكم
التقليدي مقدّمة من دليل حكم تقليدي فالثابت بهذا الدليل تقليد آخر
حصل بالاستدلال بالتقليد كما سنشير اليه حيث نقول التقليد يفيد مثله
٥٢ قوله (العقل المشوب بالوهم) قالوا العقل بدون تسلط الوهم لا يحكم
بحكم غير مطابق للواقع ٥٢ قوله (كالحكم بطلان مطلق التسلسل) فيه
اشارة الى ان المشهورات قد تتجامع المتيقن لان بطلان ذلك متيقن
عند المتكلمين ٥٣ قوله (اعم بما بالذات) كما في قياس نفس الحكم ومما
بالواسطة كما في قياس دليله على المحسوس فيكون الحكم بقدم العالم موهورا
لان العقل لا يحكم بحكم غير مطابق الا بمتابعته للوهم بناء على ذلك
القياس وهذا التعميم لئلا يختل حصر مقدّمات الادلة في السبعة بمثل
الحكم بقدم العالم من غير قياسه على المحسوس فتأمل ٥٣ قوله (وهذه
الاقسام السبعة متصادقة) فلا بدّ من اعتبار قيود الحثيات في تعريفات
الصناعات لان الدليل الواحد ان اعتبر المقدّمات فيه من حيث كونها
يقينية يكون برهانا او من حيث كونها مشهورات او مسلمات فيكون
جدلا او من حيث انها مقبولات فيكون خطابة وهكذا فلا يرد أن ادلة
مسائل علم الكلام من المقبولات في الاكثر مع ان مسائله مطالب يقينية
فكيف تثبت بها وحاصل الدفع ان تلك الادلة وان كانت من المقبولات
المنقولة عن النبي عليه السلام الا ان مقدّماتها معتبرة فيها من حيث
انها متواترات يقينيات فتأمل فيه ٥٣ قوله (ان كان جيع مقدّماته
بالمعنى الاعم) لا يقال هذا صادق على الاستقراء الناقص المؤلف من

٥١ قوله (ملكمة الانتقال
الدفعي) الخ اضافة الملكة
ههنا من اضافة السبب الى
المسبب لا العكس (نسخة)

قضايا يقينية كقولنا الانسان يحترق فكذلك الاسفل والفرس وغيرها
غير التماسيح كذلك بالمشاهدة وليس الاستلزام الكلي من مقدّماته فيلزم
ان يكون برهانا وليس كذلك لانا نقول لكن الزوم الجزئي على بعض
الاولى وان هذا الوضع هو ذلك البعض من مقدّمات صحته قطعاً مع ان كون
هذا الوضع ذلك البعض مطلقون لا متيقن وقد شرط في البرهان ان يكون جميع
مقدّماته بالمعنى الاعم يقينية ولذا اخرج هو وامثاله عن تعريف البرهان ودخل
في الخطابة فتأمل فيه ٣٥ قوله (ترغب الناس) الى آخره فان قلت قد يستدل
شخص بامارة على حكم ظني من غير اظهاره على احد فلا يترتب عليه هذا
الغرض قلت الغرض المذكور اكثرى لا كلي على انه يمكن ان يقال الناس اعم
من المستدل وما من فكر بل فعل يصدر عن العاقل الا انه لطلب نفع
او دفع ضرر واما اخراج مثل هذا الاستدلال عن الخطابة فمع انه يوجب
اختلال انحصار الصناعات في الخمس لا يرتضيه تعريف الخطابة ٣٥ قوله
(من حيث انها موهومات) هذه الحينية لاخراج الشعر لما عرفت ان المقدّمات
الموهومة عند طائفة مخيلة عند اخرى لكن الدليل المركب منها
من حيث انها موهومة سفسطة ومن حيث انها مخيلة شعري فقيود
الحثيات المعبرة في مفهومات الصناعات للتقييد للتعليل فلا يرد ان اخذ
المستدل المقدّمات الموهومة في السفسطة قد لا تكون لاجل انها موهومة
كاذبة بل لزعم انها يقينية فلا وجه لقيد الحينية ههنا تأمل فيه ٤٤ قوله
(وكل منها يفيد مثله ومادونه) الى آخره فاليقين يفيد اليقين والتقليد
والظن كما اذا كان بعض المقدّمات يقينية والبعض الآخر تقليدية او ظنية
والتقليد يفيد التقليد والظن واما الظن فلا يفيد الا الظن ٤٤ قوله (ان
كان الجزء المتوسط) الى آخره لم يقل ان كان الاوسط كما قالوا لان الاستدلال
بالتعفن مثلاً لم يمت سواء قرّر اقترانياً واستثنائياً كما اشرنا في المتن وعبرة
الاوسط انما تنطبق على الاول لا يقال مرادهم الاوسط على تقدير تقريره
اقترانياً فيشمل الكل لانا نقول قد لا يمكن تقرير الدليل اقترانياً كما في الاستدلال
بوجود النار على الدخان وبعبارة الى مثلهما ٤٤ قوله
(بان يكون علمه علة) الى آخره فسر العلية الذهنية بالعلية بين العلمين لثلاث

يلزم الفساد لان مثل قولنا هذه الماهية المتعلقة كلية لانها حاصلة في الذهن
 بالتعريف وكل ما حصل بالتعريف كلي دليل لمي مع ان عليا الحصول
 للكلية ذهنية اذ لا وجود للكلية الا في الذهن فالمراد بالخارج هو الواقع
 الشامل للوجودين لا بمعنى الاعيان المختصة بالوجود الخارجى والمراد
 بالعلمين التصديقان لامطاق العلم الشامل للتصور ايضا **قوله**
 (او معلول مساويا) قيده بالمساوى لان المعلول اما مساو او اعم والاعم لا يصح
 الاستدلال به على العلة الاخص كالاستدلال بمطلق الحرارة على وجود
 النار بخلاف العلة الموجبة فانها اما اخص مطلقا من المعلول او مساوية
 لها وعلى التقديرين يصح الاستدلال بها ولذا لم نحتاج الى تقييدها **هـ**
قوله (ان توقف على حكاية كلام الغير) سواء كان تلك الحكاية جزءا
 من الدليل كما في قولنا لان الله تعالى قال كذا او خارجا موقوفا عليها كما اذا
 كانت الحكاية دليل بعض مقدماته **هـ** **قوله** (فمسائل كل فن) الى آخره
 اشار بالفناء الى انه متفرع على تعريف موضوع العلم بما ذكر اما كونها حملات
 موجبات فلما اشار بالتفسير من ان البحث فيه بمعنى الحل ايجابا كما يدل عليه
 تقييد العوارض باللاحقة اى الثابتة واما كونها ضروريات مطلقات فلان
 العوارض الذاتية التى هى محمولات المسائل لما كانت لاحقة لاجل ذات
 الموضوع او لاجل مساويه المستند الى الذات كان ذات الموضوع علة لها
 بالذات او بالواسطة فيكون ثبوتها له او لعرضة الذاتى او لنوع احدها
 ضروريا واجبا مادام ذات الموضوع موجودا البته واما كونها كليات فلانهم
 انما بحثوا عن تلك المسائل ودونها لتكون قوانين يستبسط منها احكام
 جزئية موضوعاتها بضمها الى صغرى سهلة الحصول لينظم قياس
 من الشكل ويستنتج منها تلك الاحكام الجزئية كأن يقال هذا الدليل
 قياس من الشكل الاول والثانى مثلا وكل قياس كذلك منتج فهذا الدليل
 منتج فلا بد أن يقع تلك المسائل كبرى الشكل الاول في هذا الاستنتاج
 وكبراه لا تكون الا كلية **هـ** **قوله** (ان كانت نظرية) يشير الى انها
 لا يجب ان يكون نظريات بل قد يكون بديهية كانتاج الشكل الاول
 والاستثنائى في هذا العلم فانهما من المسائل قطعاً وليس في تعريف

موضوع العلم ما يوجب كونها نظريات او بديهيات لان الحقوق اعم
من النظرى والبديهي وقولهم لذاته لنفى الواسطة في العروض لالنفي
الواسطة في الاثبات حتى يقتضى كون بعضها بديهية ٥٤ قوله
(تعريفات الموضوعات) الى آخره سواء كانت موضوعات المسائل او موضوع
العلم وتعريف جزء الموضوع كتعريف الهوى في الحكمة الطبيعية
التي موضوعها الجسم الطبيعى المؤلف من الهوى والصورة واماتعريف
الجزئيات فكتعريف موضوع المسئلة التي كان موضوعها نوع
موضوع العلم ٥٥ قوله (او نظرية يذعن) الى آخره هكذا قالوا اولى ههنا
بثمان قويان الاول ان ههنا قسما ثالثا وهو كونها نظرية ثابتة بالدليل
ولم يسموه باسم الثاني ان اذعان المتعلم بها بحسن ظن يقتضى كون تلك القضية
ظنية ولو سلم ان الظن ههنا بمعنى مطلق الاعتقاد فغاية الامر أن يكون
تقليدية عند المتعلم اذ لا يتيقن النظرى بدون البرهان والمقدمة التقليدية
لا يكون مقدمة البرهان وقد وضع اقليدس اصولا موضوعة لتكون
مقدمات البراهين الا ان يقال كونها تقليدية بالنسبة الى المتعلم لا يقدر
في كونها يقينية بالنسبة الى المستدل وغاية الامر أن يكون الحاصل
للمتعلم من الادلة المركبة منها تقليدا لا يقينا ولا بأس فيه وادعاء المتعلم
اليقين زعمى لافى الواقع فتأمل فيه جدا



قد اختتم طبع هذه الرسالة المرغوبة المسماة بالبرهان * المؤلفة في علم
المنطق وفن الميزان * مع مباحثها للعالم العلامة * والفاضل الفهامة *
جامع العلوم العقلية * وناشر الفنون العقلية * اسماعيل الشهير بكنبوى *
عليه رحمة من ربه الملك القوى * في عصر سلطنة سلطاننا الاعظم *
ومولينا المعظم * مالك رقاب الامم * ظل الله في العالم * الا
وهو السلطان ابن السلطان ابن السلطان * السلطان الغازى
* **عالم الحيد** * خان * خلد الله ايامه دولته مدى الزمان * ونصره بجنده
في كل قطر ومكان * وكان ذلك في المطبعة العثمانية في دار السلطنة السنية *

صانها الله تعالى وسائر البلاد عن الآفات والبلية * لتسع ليال
 خلون من شهر جمادى الاولى * لسنة عشر وثلاثمائة بعد الالف
 من هجرة من له العز والعلی فی الآخرة والاولى * الحمد لله على
 التوفيق للاتمام * والصلاة والسلام على رسوله محمد اسعد الانبياء
 وخير الانام * وعلى اله واصحابه الكرام *



باب مشيختناهيدين تعيين اولنان بايزيد
 جامع شريفى درسعام مجيزلرندن
 حافظ محمد اسعد افندى رئيس
 المصححين فى المطبعة العثمانية

باب مشيختناهيدين تعيين اولنان بايزيد
 جامع شريفى درسعام ملرندن اكينلى
 اشرف زاده الحاج حافظ محمد خلوصى
 افندى المصحح

باب مشيختناهيدين تعيين اولنان
 آيدىنلى قاضى زاده الحاج حافظ
 محمد امين افندى المصحح

فاتح جامع شريفى درسعام مجيزلرندن
 استانبولى السيد حافظ محمد امين
 افندى المصحح

نور عثمانيه امام اولى ريزه لى الحاج
 حافظ احمد افندى المصحح

در سعادت

(مطبعة عثمانية)

١٣١٠